الحال

توزع مجاناً

«الحـال» - العدد المئة - السنة الثامنة

تصدر عن مركز تطوير الإعلام/ جامعة بيرزيت منذ عام 2005

عن «الحال» ولها

مشاعري تجاه «الحال» يشوبها الكثير من التبعثر. كيف لا وهي من خلقت لنا الكثير من الأعداء، لأننا فقط كنا نقول ما يزعج مصالحهم! كيف لا وهي من أبكتنا مرارًا عندما رفع السلاح في وجهنا وقيل لنا أوقفوا التوزيع! وكيف لا وهي من طوّبت ضمن محاولات التحقيق في قضايا الفساد ومشكلاته السياسية والقضائية خسارة عظيمة لصديقتي التي أحب، نائلة خليل. خسرتها لأشهر، ثم ما لبثنا أن عدنا صديقتين.

وفي البال عن «الحال» الكثير من القصص التي أخافتنا أحيانًا فشعرنا بالخطر وأوصدنا الأبواب والتزمنا الصمت ترقبًا للآتي، وحمّستنا أحيانًا، فكأنما شعرنا أننا أبطال، وفي حقيقة الأمر، لسنا سوى صحافيين نسعى لقول الحق والجميل والهادف والممتع، ما استطعنا إلى ذلك سبيلا.

واليوم، ونحن نروّس «الحال» الـ100، أقول: شكرًا عارف حجاوي الأب الروحي وشاقّ الطريق؛ شكرًا خالد سليم وصالح مشارقة وعماد الأصفر المحررين المهنيين؛ شكرًا إياد الرجوب الزميل الذي ننتظر عودته؛ شكرًا عاصم ناصر المخرج الصبور؛ وشكرًا حسام البرغوثي جندي «الحال» المجهول.

لجميع من انتظر «الحال» كاتبًا أو قارئًا، هنيئًا لنا بالمئوية الأولى التي تقول لتحديات حرية الصحافة: في البداية، اعتقدنا أننا لن نصمد لأكثر من أربعة أعداد، لكننا صمدنا، وسنواصل.

رئيسة التحرير

«الحـال» - الخميس 2013/11/14 م – الموافق 11 محرم 1435 هـ | http://mdc.birzeit.edu/ | 16 صفحة

حماية الأطفال من موت الإهمال قانون غير منفذ والوفيات تتواصل — صفحة 5

الأجهزة الذكية.. خرس اجتماعي وبشر يتحولون إلى أصنام — صفحة 6

يقولون عن الحال في عددها المئة — صفحة 8+9

سحجة أهل البيرة.. «كلمات ليست كالكلمات» — صفحة 14

المخطط الإسرائيلي تجاه حماس

نظير مجلي

منذ العملية الحربية العدوانية على قطاع غزة قبل سنتين، وإسرائيل تستعد للعملية القادمة. في حينه، توصلت إلى اتفاقية تهدئة مع حكومة حماس بالوساطة المصرية. وكان واضحًا أنها اتفاقية مؤقتة، وقال رئيس أركان الجيش الاسرائيلي يومها إن «الحرب القادمة هي مسألة وقت لا أكثر». وقد ظلت إسرائيل تهدد بالحرب، مع كل صاروخ يطلق من قطاع غزة. ولكنها امتنعت عنها لأن حماس كانت توضح أنها لا تقف وراء ذلك الاطلاق.

واليوم، بعد الكشف عن شبكة الأنفاق التي تنطلق من غزة وتمتد إلى إسرائيل، بهدف تنفيذ عمليات خطف جنود، دخلت القيادة الإسرائيلية إلى حال إرباك. فهي من جهة لا تحتاج إلى حرب في الوقت الحاضر، لأن وجود حكومة حماس في قطاع غزة، وخلافاتها مع منظمة التحرير الفلسطينية وما أسفر عنه ذلك من تمزق لقوى النضال الفلسطيني، تخدم مصلحة إسرائيل بامتياز. والحسابات الداخلية، التي كانت يمكن أن تدفعها للحرب، قد تبدلت، إذ إن الجيش نجح في استرجاع ما قلصته الحكومة من الميزانية العسكرية. ولكن من الجهة الأخرى، تدرك إسرائيل أن الأنفاق تعكس تطورًا جديدًا في قوة حماس ونواياها. وقد أعلنت أنها تعرف أن باطن الأرض في القطاع يضم عشرات وربما مئات الأنفاق، التي تمتد في كل اتجاه. والهدف منها ليس فقط إنشاء ملاجئ لمقاتلي حماس، بل هي أداة حربية متطورة. تستهدف إدارة معارك ونصب كمائن للقوات الإسرائيلية في حال اجتياحها القطاع. بل وأكثر من ذلك، هي ليست أنفاقًا دفاعية، بل تمتد إلى داخل الأراضي والبلدات الإسرائيلية، ما يعني إنها أرادت بها التسلل إلى ما وراء خطوط الجيش الإسرائيلي واختطاف جنود إسرائيليين لمقايضتهم بالأسرى أو باتفاقيات جديدة تحسن من مكانة حماس في المنطقة.

والحيرة الإسرائيلية اليوم، هي: ماذا تفعل مع حماس.

فحسب التقديرات الإسرائيلية، حماس تعاني اليوم من أسوأ الأوضاع في تاريخها. فهي تفشل في توفير الحد الأدنى من الاستقرار للمواطنين الذين تحكمهم. علاقاتهم مع مصر انهارت، من جراء الكشف عن مساندة حماس للإخوان المسلمين ضد الجيش المصري. ومصر مشحونة بالغضب من حماس وقامت بتدمير الأنفاق، التي تعتبر شريان الحياة لقطاع غزة ولحركة حماس. فقد كانت تدخل لخزينة حماس 230 مليون دولار في الشهر. وكانت معبرًا لكل ما يحتاجه القطاع من مواد غذائية وبضائع ومواد بناء وإسلحة ومواد خام وغيرها. وموقف حماس الخاطئ من الصراع السوري، إدخلها في أزمة مع إيران، فانقطعت المساعدات المالية عنها. والرئيس الجديد حسن روحاني امتنع عن استقبال خالد مشعل. وبعد الكشف عن النفق الجديد، عادت إسرائيل لتمنع دخول الاسمنت وقلصت دخول النفط. وتركيا الصديقة، محكومة بسياسة الولايات المتحدة، لذلك لا تستطيع أن تكون بديلاً عن أصدقاء حماس المنفضين عنها. وانعكس هذا الوضع على أحوال قطاع غزة الاقتصادية.

فإذا أضفنا لذلك أن العالم لا يسارع إلى مناصرة حماس في حال إقدام إسرائيل على عملية حربية ضدها، نجد أن هناك عدة مغريات للقيام بهذه العملية.

لكن في الوقت نفسه، لا تستعجل إسرائيل في إعلان الحرب. فهناك ظروف دولية لا تساعدها. فالأميركيون لا يريدون أن تشوش إسرائيل عليهم الجهود لتسوية الموضوع السوري أو التخريب على مفاوضات تسوية القضية الفلسطينية. وأوساط واسعة في إسرائيل لا تتحمس للحرب، لأنها لا تريد أن يتغلب أي موضوع على قضية التسلح النووي الإيراني.

وما بين الاتجاهين، هناك انشغال واسع في الإعلام الإسرائيلي حول المغزى من ترك حماس تعزز ترسانتها العسكرية، بدءًا من الأنفاق وحتى الصواريخ متوسطة المدى التي تصنعها حماس في غزة وتصل إلى تل أبيب، فضلاً عن الأسلحة النوعية التي نجحت في إدخالها خلال حكم الإخوان المسلمين في مصر. فهذه الحالة، سوية مع مغريات حالة حماس، تدفع بالكثيرين إلى المطالبة بحرب جارفة على حماس.

والسؤال هو: ماذا ستفعل حماس إزاء هذه السيناريوهات؟

هناك شعور في إسرائيل أن حماس لا تنوي المبادرة إلى الحرب، لأنها تدرك أنها ستكون وحدها في المعركة. والعالم لن يتجند لنصرتها، كما في العمليات السابقة. وهناك قناعة بأن حماس، مهما اجتهدت في مواقفها، فلن تقدم على العودة إلى مصالحة فلسطينية داخلية تعيد اللحمة بين القطاع والضفة الغربية. ولهذا، تتجه حكومة إسرائيل إلى إبقاء الوضع على ما هو عليه، على أمل أن تقع حماس في ورطات أخرى. فمن وجهة نظرها، ستكون هناك عمليات فردية قادمة يمكن استغلالها لتوجيه ضربة انتقامية لها. فلم الاستعجال!

ويكشف الخبير في شؤون الشرق الأوسط، تسفي برئيل، في صحيفة «هآرتس»، ما يدور في أذهان القيادات العسكرية الإسرائيلية فيقول: «إسرائيل تستطيع أن تكون في ظاهر الأمر راضية عن الضغط المستعمل على حماس من الخارج ومن داخل القطاع، وعن خطط مصر لتدمير انفاق غزة وإغلاق المعابر والقطيعة مع إيران. لكن هذا الرضى يصاحبه تهديد ثابت. فحينما تكون حماس في أزمة شديدة جدًا وحينما لا تكون غزة في برنامج العمل السياسي الغربي، فإنها قد تحاول أن تجذب الانتباه بنقض وقف إطلاق النار وإطلاق صواريخ لإحداث الرد الإسرائيلي الآلي. وبذلك، لا تضر فقط بالمسيرة السياسية، بل تطمح أيضا إلى تحديد قواعد وقف إطلاق نار جديدة، بل إلى أن تضطر مصر إلى تغيير سياستها».

هذا إذًا ما تنتظره إسرائيل حتى توجه الضربة لحماس. ولذلك، فإن السبيل الأفضل أمام حماس للخروج من هذا المأزق، هو العودة إلى ملف المصالحة. فهذه المصالحة، فضلاً عن حاجة الشعب الفلسطيني الماسة لها، وفضلاً عن أبعادها العميقة على تقوية الصوت الفلسطيني في الساحة الإقليمية والعالمية وحتى في المفاوضات، ستسحب البساط من تحت أقدام أنصار الحرب الإسرائيليين وتنقذ حماس من أخطار حتمية.

سيدتان وعروس ورجل حسود

عارف حجاوي

الرجل الحسود.. أنا. والسيدة الأولى أحسدها، والثانية أحسدها. لكنني أبدأ بالعروس.

كانت ديالا برو طالبتي، وكانت طالبة جادة، ثم أصبحت زميلة لي في مركز تطوير الإعلام بجامعة بيرزيت. ثم حازت على شهادة أعلى وأصبحت أستاذة في الجامعة. ولا حاجة بي إلى أن أشهد لها أكاديميًا، فقد حصلت على شهادة لا أملكها أنا أصلاً. لكنني أشهد أن ديالا برو كانت من أصدق وأنظف البشر الذين عرفتهم. كان قلبها على رأس لسانها رضىً أو غضبًا. كانت رصينة، عنيدة في الحق، ذات شخصية مستقلة، مع أدب جم واحترام للذات وللآخر، لا تسلّم لك بأي رأي إلا إذا آمنت به فعلاً، وكانت ديالا ذات إيمان ديني عميق مفعم بحب الناس جميعًا.

وقبل أن ترتدي ثوب الزفاف بأيام، رحلت.

السيدة الأولى التي أحسدها نبال ثوابتة. وسبب الحسد أنني بدأت معها في جريدة الحال قبل مئة عدد. وبعد اثني عشر عددًا غادرت أنا الحال والبلاد. وتطورت الحال وتطور مركز تطوير الإعلام بعد مغادرتي، فكأنني كنت أنا سبب المشكلة. استطاعت الأستاذة نبال وفريقها، وأخص الأستاذ صالح مشارقة، أن تجعل الحال نموذجًا للصحافة المتوازنة الجريئة. نبال ثوابتة شخصية قيادية، تملك أيضًا مهارة الاتصال وبث الثقة، ومهارة أن تزعج الذين لا يملكون مهاراتها.

مرحى. كيف تريدونني ألا أحسدها؟

السيدة الثانية التي أحسدها ميس داغر. وسبب الحسد أنها تغلبت علي. فقد كنت كتبت برنامجًا إذاعيًا اسمه «كاسة شاي» يقع في اثنتي عشرة حلقة. وزعم الزاعمون أنه برنامج جيد. وطلب مني أن أكتب أربعًا وعشرين حلقة أخرى. فامتنعت عن ذلك لأنني لم أجد أفكارًا جديدة. وأوكلوا المهمة إلى ميس داغر. ومضت الأستاذة ميس وأنهت الحلقات الأربع والعشرين في الوقت المحدد، وبانضباط لافت. وطلب مني أن أقرأ الحلقات قبل التسجيل. ففعلت.

عندما يجد المرء إنتاجًا ناضجًا، عليه أن يرفع يده، ولا يتفلسف. أتعرفون لماذا أكره ثلاثة أرباع البشر؟ أكرههم لأنهم عندما ينظرون إلى الوردة الحمراء يزمون شفاههم، ويبحثون لها عن عيب. لا بل تسعة أعشار البشر يرتكبون هذا القبح. من جانبي، رفعت يدي، ولم أغير في النص كلمة واحدة، واعترفت للوردة الحمراء بأنها أجمل شيء.

وتم إنتاج البرنامج «كاسة شاي: الموسم الثاني»، واستمعت إليه، وهو الآن على الهواء. في الكمّ هو ضعف الموسم الأول الذي كتبته أنا. وأما في الكيف، فهو أحسن من برنامجي وأعمق.

وتريدونني ألا أكون حسودًا؟

رشا.. فتاة كبُر همّها وما لانت عزيمتها

فارس صقر

تصطف تجاعيد وجوههم كل يوم ثلاثاء في ساحة مبنى الصليب الأحمر في مدينة رام الله ضمن فعاليات دعم صمود الأسرى المرضى في سجون الاحتلال. هذا يرفع يديه وينصب فوقهما إشارة النصر، وتلك الحاجة تحتضن صورة ابنها، تجعلها على مقربة من قلبها وتنظر لمن حولها بحزن لعلها تجد في حسرات من حولها أنيسًا لمصابها.

لكن هناك بالجوار وجه لم ترتسم تجاعيده بعد، فتاة شابة تنبض فرحًا وعنفوانًا، تملأ المكان أملاً بأن الفرج آتٍ.

«أنا رشا بنت الأسير محمد الريماوي». هكذا عرفت عن نفسها بنبرة تحدٍّ وشموخ، ثم روت لـ «الحال» تفاصيل قدومها هنا وسط كبار السن من أمهات وزوجات الأسرى.

«باخذ إذن من المدرسة عشان أشارك في اعتصام الأسرى كل ثلاثاء»، تقول أصغر معتصمة في هذا المكان، فعمرها لم يتجاوز الخمسة عشر عامًا، وقد اعتقل والدها في تشرين الأول من عام 2001، بعد عملية قتل الوزير الإسرائيلي رحبعام زئيفي. في ذلك الوقت كانت رشا تبلغ من العمر 3 سنوات.

تنظر إلى صورة والدها التي تحملها بيدها وتقول: «هاي صورة أبوي، وأنا عشانه باجي هون، عشان أدعمه وارفع من عزيمته في السجن». تتنهد قليلاً ثم تستكمل: «والله اشتقت لشوفة أبوي كثير، صرلي سنتين مش رايحة زيارة عالسجن».

وقد منع الأسير الريماوي من الزيارة، بسبب خوضه إضراب الأمعاء الخاوية، الذي خاضه لأكثر من مئة يوم، هو مريض، يشكو من التهاب القصبات الهوائية، وتراجع عمل الكبد، ودوخة دائمة.

وسط هذه الجموع الصابرة على جراحها، تبث رشا ابتسامتها الجذابة روح التحدي والصبر، لعل فرجًا قريبًا يأتي ينهي حسرات تلك الحاجة ويوقف شوقها لابنها.

«أنا بدي آجي أعتصم على شان أبوي والأسرى، لإنهم أحسن شي بفلسطين، هم اللي بدافعوا منشان ترابها، بدي أظل آجي حتى الله يفرجها عليهم، ونسيت أحكيلك شغلة، أنا ما بدي أطلب شي من المسؤولين، بس من ربنا»، هكذا قالت رشا قبل أن تكمل بث التفاؤل في وجوه تعبت وما يئست.

رشا تبثّ التفاؤل في اعتصام الأسرى الأسبوعي.

أين النور في آخر النفق؟

انكفاء سياسي.. فشل في المفاوضات.. ولا استقلال ولا سيادة

تحرير بني صخر*

تراوح الحياة السياسية الفلسطينية مكانها منذ زمن، والسياسيون يبررون ذلك بتداعيات الربيع العربي وانشغالات الأجندة الدولية المتعددة، ويتناسون العوامل الداخلية التي أدت لحدوث الانكفاء والتراجع السياسي، التي كانت من أهم مؤشراتها الانقسام وغياب المجلس التشريعي وعدم فعاليات المؤسسات السيادية، وعلى رأسها منظمة التحرير.

«الحال» التقت عددًا من المحللين، ووقفت على رأيهم بخصوص المستجدات وسمعت منهم اقتراحات للخروج من حالة الجمود.

محمد الهواش.

صبيح صبيح.

أسامة العيسة.

ميرفت صادق.

هواش: إعادة انتخاب الشرعيات

المحلل السياسي محمد الهواش أشار إلى أن المفاوضات هي معركة سياسية دخلها الفلسطينيون مضطرين لأسباب منها ما يتعلق بالسياسية، والآخر بالبنية الاجتماعية والاقتصادية. ولا تعويل على نجاح هذه المفاوضات، ولكن هناك تخوف من عدم الذهاب لها، وتحمل مسؤولية التراجع السياسي. وأضاف أن هذه المفاوضات معركة قد يحصل الفلسطينيون منها على نتائج وقد لا يحصلون، فكل معركة مرهونة بتوازن قوى وعلاقات دولية وعربية، وهناك ميل دولي وإقليمي لحل الدولتين، وتأييد يفتقد لقوة ضغط لإجبار إسرائيل على قبول هذا الحل.

وأوضح هواش: «هذه المعركة ليست مرهونة بتراجع أو تقدم سياسي، بل بنتائجها والتي لم تظهر بعد.. ونظرة الفلسطينيين سلبية تجاه المفاوضات لأنها لم توصلهم لما يريدون، والقيادة الفلسطينية لا توجد لديها أوهام تجاه سهولة هذه المفاوضات والحصول على دولة، بل هناك إدراك بأنهم ذاهبون لمعركة سياسية قد تكون قاسية جدًا».

وفيما يتعلق باقتراحات للخروج من الجمود، قال هواش إنه لتحقيق تقدم سياسي، فلا بد من إنهاء الانقسام وتوحيد الأجهزة الأمنية، بالإضافة لوجود تعددية حزبية ورئيس منتخب وانتخاب البلديات والمجالس، فالانتخابات يمكن أن تعمل على تقوية كل التشريعات، ووجود حكومة واحدة قد يحقق التقدم.

صبيح: الخروج من الشخصية المركبة

الباحث التنموي صبيح صبيح يرى أن فهم السياق العام في الأرض الفلسطينية المحتلة يعتمد على عوامل أثرت على العمل السياسي، أهمها التغيير الإستراتيجي في سياسات منظمة التحرير بعد الخروج من بيروت، والإبقاء على خيار المفاوضات كإستراتيجية يتيمة، تحديدًا بعد أوسلو، وعمليًا، تم ربط الإستراتيجية الفلسطينية بهذا الخيار، حتى على مستوى التفكير.

وقال صبيح: «حقبة ما بعد أوسلو تم فيها ضبط المؤسسة الفلسطينية والاقتصاد الفلسطيني بمجموعة من الأدوات التي تضمن استمرار حالة استعمارية مركبة، كأن يستمر الاحتلال بينما نتحدث عن السلام، أو أن مفاوضات على أراضي 1967 تجري، بينما يتضاعف ما يسمى الاستيطان وفق هذه الرؤية».

وأوضح صبيح أنه، ولتجاوز جمود الفترة، «يجب أن نسأل أنفسنا: من يحكم في الأراضي الفلسطينية الآن؟ وأظن أن الجميع يتجنب الرد وهو ينظر لعدد الرصاصات في مخزن مجندة شقراء بالكاد تتحدث العبرية. وبناء على ذلك، فعملية تغيير الحكومات هي عملية إعادة تموضع داخلية للقيادة التي ترى في نفسها المسؤولة عن حالة اللاقرار هذه بعد أن دقت طبول معركة أيلول على أنها المعركة الأهم في التاريخ».

وأضاف صبيح: «وفي السياق ذاته، لم يشهد الفلسطيني أي تغيير، فنحن في حالة استراحة طويلة، وما يحصل هذه الأيام هو مصادرة الزمن الفلسطيني وترك الفلسطيني معلقًا بالتقادم البيولوجي، أي أننا نشيخ ونكبر، بينما لم يتغير علينا شيء إلا تلك المستعمرة التي بدأت تبني أسوارها أمام نوافذنا».

العيسة: إعادة إطلاق الحركة الوطنية

وقال الصحافي والمحلل السياسي أسامة العيسة: «إن أي وضع سياسي، هو نتاج موازين قوى، والطرف الفلسطيني ليس في أحسن حالاته، ويكفي الإشارة إلى بعض العناوين الرئيسة حتى نتعرف على ملامح الوضع؛ كالانقسام وحشر القيادة الفلسطينية نفسها في خيار واحد غير مقنع للرأي العام الفلسطيني وهو المفاوضات». وأضاف العيسة: «في الوقت الذي تحول فيه الاحتلال إلى احتلال غير مكلف لدولة الاحتلال، نجد أنه يواصل القتل ويصادر الأراضي، ويفاوض. وفي المقابل، نجد الطرف الفلسطيني، ليس لديه إلا الاستنكار والتمسك بخيار المفاوضات للوصول لحل مشرف للقضية الفلسطينية».

ولتحقيق تقدم، يرى العيسة أنه لا بد من إعادة المعادلة إلى وضعها الصحيح، بوجود حركة تحرر وطني في مواجهة احتلال استيطاني، وشعب يناضل من أجل حقوقه وفقًا لقرارات الشرعية الدولية، فالأميركيون والإسرائيليون، يصرون على أن أهم شيء في المفاوضات مع الفلسطينيين هو التفاوض ليس على أساس قرارات الشرعية الدولية، ومع ذلك، ثبت أنهم يريدون إدارة أزمة، وليس حلها. وسياسيًا، يجب أن ندرك أن إسرائيل لا تريد الانسحاب من أي شبر من الأراضي الفلسطينية، والمفاوضات التي تريدها هي فقط مضيعة للوقت، فالفلسطينيون، قد يجرون حسابًا للسنوات الماضية، ويتخذون قرارات صعبة ولكنها واجبة، فلا يمكن بناء نظام سياسي وسلطة في ظل احتلال، وانتظار نتائج.

صادق: وقف المفاوضات ورفع سقف المقاومة

وقالت الصحافية ميرفت صادق إن موضوع التراجع السياسي موضوع قديم خاصة في الفترة الماضية، وبالضغوط الممارسة على السلطة، تمت إعادتها للمفاوضات، وبالتوازي معها، استمر الانقسام وتم تقييد المقاومة الفلسطينية. وأضافت أن عملية الذهاب للمفاوضات كانت من دون شروط، وهذا أدى إلى تراجع سقف المقاومة، وهو تراجع سياسي كبير. وقالت إن المفاوضات الآن تدور حول الحل النهائي، وهناك مخاوف من العودة إلى أوسلو وتكبيل جديد للمقاومة.

وأوضحت صادق: فيما يتعلق بالتقدم السياسي، فهو مرتبط بظرف إقليمي وفلسطيني سيئ، وإمكانية الاقتراحات حالة رومانسية، ووقف المفاوضات أصبح مطلبًا فلسطينيًا عامًا، والشعب بدأ يلمس تصاعدًا في السياسة الإسرائيلية تجاهه، من توسع استيطاني هائل واعتقالات وارتفاع أعداد الأسرى، بالتالي، فمطلب وقف المفاوضات سببه اليأس من أنها قد تحقق تغيرًا على أرض الواقع، والأولى وقفها للضغط على إسرائيل لوقف إجراءاتها.

* طالبة في دائرة الاعلام بجامعة بيرزيت

فيلم روان الضامن «ثمن أوسلو».. القصة الكاملة بعد عشرين عامًا

حنين صالح*

عشرون عامًا مضت على توقيع اتفاق السلام بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، حمل الفلسطينيون طوال هذه السنين تركة أوسلو الثقيلة على كاهلهم دون أن يعلم أغلبهم شيئًا من تفاصيل كتابة الوصية ولا همسات العشاء الأخير.

قصة توقيع اتفاقية أوسلو وفصول الحكاية وتفاصيلها الغائبة، روتها المخرجة الفلسطينية روان الضامن لأول مرة في فيلمها الوثائقي «ثمن أوسلو»، الذي عرض مؤخرًا على شاشة الجزيرة، واستطاعت فيه المخرجة ألا تراجع التاريخ فقط، بل أن تقدم جديدًا على مستوى المعلومات والصور والشهادات والوثائق، ليشكل الفيلم مرجعًا لحقبة تاريخية مهمة من تاريخ القضية الفلسطينية.

في لقاء أجريناه مع مخرجة الفيلم، حدثتنا الضامن عن بداية عملها على الفيلم منذ صيف عام 2012، وأنها دهشت في البداية من أن هناك نقصًا شديدًا في المعلومات حول أوسلو باللغتين العربية والإنجليزية، كما أن الكتابات التي وجدت والتي كتبها قادة فلسطينيون مثل الرئيس محمود عباس وأحمد قريع، وإسرائيليون أمثال يوسي بيلين وغيرهم، احتوت على قدر كبير من التناقض وعدم الوضوح، لتبدأ رحلتها بالبحث عن الإجابات الضائعة وسد الثغرات التي تكشفت أمامها.

الجديد الذي قدمه الفيلم بعد رحلة البحث تلك برأي الضامن كان على صعيدين، أولهما حقيقة الدور النرويجي والممثل بحزب العمال النرويجي الذي كانت تربطه علاقات قوية مع حزب العمال الإسرائيلي، خاصة أن هذا الدور كان مغيبًا فلسطينيًا وفيه قدر كبير من التشويش. وثانيًا أن أوسلو لم تبدأ عام 1992 مع المحادثات السرية في النرويج، وإنما بدأت في نهاية السبعينيات حينما جاءت المبادرة من ياسر عرفات في التواصل مع النرويج للبدء بمحادثات سرية مع إسرائيل. وتعتقد الضامن أن الفيلم كان صادمًا للشعبين الفلسطيني والنرويجي، وللنرويجيين بالذات لأن القصة التي سوقت لهم بدور النرويج كدولة سلام ودولة محايدة بين الفلسطينيين والإسرائيليين لم تكن دقيقة.

أما عن صورة منظمة التحرير الفلسطينية ورجالها المفاوضين التي ظهرت في الفيلم، فهي ربما أثارت الدهشة الأكبر لدى المشاهد الفلسطيني.

تقول الضامن: «الفيلم يقول إن المبادرة جاءت من ياسر عرفات شخصيًا وبعض المحيطين به منذ أواخر السبعينيات، وهذه المبادرة ظلت مستمرة طوال الثمانينيات، وأثر عليها بالطبع خروج منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت عام 1982، وكان هذا محورًا أساسيًا في الفيلم. والخروج إلى تونس كان نقطة أثرت على علاقة النرويج مع منظمة التحرير وبالتالي السير أكثر وأكثر في طريق أن تكون هناك محادثات سرية مع إسرائيل، ثم جاء المنعطف الآخر وهو الانتفاضة الفلسطينية عام 1987 التي أعطت قوة لمنظمة التحرير باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وجاءت حرب الخليج مع قطع الأموال الخليجية عن منظمة التحرير الفلسطينية. كل هذه العوامل تطرقنا لها في الفيلم، ليس تحليلاً ولا تبريرًا، وإنما معلومات من شهود العيان، ومن الوثائق والصور والذي حدث بتسلسل الأحداث، وصولاً لتغطية مفاوضات واشنطن على المفاوضات السرية التي بدأت واستمرت حوالي تسعة أشهر في النرويج. وخلال هذه الأشهر التسعة، تم تقديم تنازلات على ثلاث مراحل، وربما الأصح أن نسميها مرحلة العصر الإسرائيلية يعني الإسرائيليون درسوا هذه المفاوضات وخططوا لها بعصر الفلسطينيين ثلاث مرات على ثلاث مراحل، وفي كل مرة حصلوا على تنازلات من منظمة التحرير الفلسطينية. حاولنا في الفيلم أن نقدم الحقيقة للناس، أما التقييم، سواء على المستوى الفردي أو على مستوى منظمة التحرير أو على مستوى الأداء الفلسطيني أو الأداء النرويجي أو الإسرائيلي، فيبقى الحكم للمشاهد بعد أن يأخذ المعلومات».

وفي سؤالنا عن ردود الفعل التي وصلت المخرجة بعد عرض الفيلم، تقول الضامن: «بعض الأفراد في السلطة الوطنية الفلسطينية في أماكن بارزة عبروا عن عدم رضاهم عن الفيلم بشكل أو بآخر، لكن لم يكن هناك رد فعل رسمي وصلني كمخرجة للفيلم أو وصل إلى الجزيرة، لكن أعتقد أن الأطراف كلها الفلسطينية والإسرائيلية والنرويجية لم تكن معنية أن تظهر الحقيقة واضحة للناس، كانت هذه الجهات دائمًا معنية أن تقول نحن حققنا سلامًا وأنها فرصة تاريخية أن الفلسطينيين والإسرائيليين التقيا».

وحول بناء الفيلم والصورة التي أخرج بها، فتعلق المخرجة بأن قصة الفيلم صعبة، خاصة أن هناك شخصيات نرويجية بعيدة عن العالم العربي ومرتبطة بالموضوع، وتضيف أنها حاولت قدر الإمكان أن يكون السياق الزمني واضحًا ويقدم للمشاهد بطريقة واضحة تشويقية تحافظ على تسلسل الأحداث.

بعد مرور عشرين عامًا على سلوك خيار التفاوض، الذي ما زال منتهجًا، تتمنى الضامن من الوفود الفلسطينية المفاوضة حاليًا أن تدرس الفيلم وترى أين نجحوا وأين أخفقوا، للوصول إلى دولة ذات سيادة وألا تكون الدولة المرتقبة وهمًا يباع مرة أخرى للفلسطينيين.

لا يترك «ثمن أوسلو» على مدار ساعتين مجالاً للتساؤل أو الشك وسط زخم هائل من الحقائق، وستعلق في ذهن الفلسطيني ربما مقولة لإدوارد سعيد: «منظمة التحرير حولت نفسها من حركة تحرر وطني إلى ما يشبه حكومة بلدية صغيرة، إنه وهن قيادة منظمة التحرير مقابل دهاء إسرائيل»، لينصرف المشاهد بعدها لتقييم أوسلو ومحاكمتها كما يريد.

* طالبة في دائرة الإعلام بجامعة بيرزيت

وأخيرًا.. يجري الآن ترميم كنيسة الفلسطينيين الأولى

مالك صبيح*

تقف كنيسة المهد في بيت لحم شامخة منذ قرون طويلة من الزمان، بحجارتها التي بنيت بها في عصر الإمبراطور قسطنطين في القرن الرابع الميلادي، ومع مرور الزمن وتوالي الحضارات، حافظت الكنيسة على شكلها رغم تعرضها لعمليات هدم وتخريب في حكم حضارات متتالية مثل الفرس والأتــراك في الحكم العثماني. ومنذ ذلك العصر، أصبحت عمليات ترميم الكنيسة صعبة للغاية، وأصبحت أكثر صعوبة منذ الاحتلال، فاليوم بدأت في الكنيسة أعمال الترميم والصيانة لسقفها ونوافذها العليا في مرحلة هي الأولى من نوعها منذ ما يقارب القرن. «الحال» التقت المسؤولين عن عمليات الترميم، لمعرفة أهمية هذه العمليات وكم ستستمر مراحل الترميم.

يقول زياد البندك مستشار الرئيس محمود عباس لشؤون المسيحيين والمسؤول عن اللجنة الرئاسية لترميم كنيسة المهد، إنه ومنذ عهد الدولة العثمانية، أصبحت كنيسة المهد مقسمة بين ثلاث طوائف مسيحية، هي الروم الأرثوذكس والأرمن واللاتين، ومنذ ذلك الحين، أصبح أي تصرف بالكنيسة يجب أن يحوز على رضى هذه الطوائف الثلاث، وإلا فلن يتم، وعليه، فإن الكنيسة تعاني من أضرار وتحتاج إلى ترميم منذ ما يقرب الستين عامًا، ولكن عدم الاتفاق بين الطوائف كان دائمًا ما يؤجل هذه العمليات، فالسقف يسرب المياه في فصل الشتاء، ومنذ 7 سنوات والأمر يزداد سوءًا. ويضيف البندك: «مؤخرًا بدأ العمل في المرحلة الأولى لترميم سقف الكنيسة والنوافذ العليا، وذلك بعد تدخل الرئيس محمود عباس وإعطاء المبادرة بالعمل بعد عدم توصل رؤساء الطوائف إلى اتفاق، وعليه أوصت اللجنة الرئاسية بأن تتخذ السلطة الوطنية المبادرة وتقوم بعملية الترميم، وفعلاً صدر المرسوم بتاريخ 15-12-2008 وبالتوافق مع الكنائس الثلاث، وسلم لهم في احتفال مهيب في المقر الرئاسي في بيت لحم، وباركت في حينها الكنائس هذا المرسوم.

ويتابع البندك: «تشكلت بموجب المرسوم لجنة رئاسية لترميم سقف الكنيسة، حيث نشرت عطاءً دوليًا أحيل في نهايته إلى شركة «بياتشينتي الإيطالية» المتخصصة بترميم المباني الأثرية المماثلة في إيطاليا والعالم، وقدمت أفضل عرض فني ومالي.

وشكر البندك الرئيس لدعمه صندوق الترميم بمبلغ مليون دولار، ومتابعته الدائمة لجميع مراحل الترميم، حتى إنه زار الكنيسة وهم في طور إعداد الأوراق والدراسات لمعرفة احتياجات الترميم، كما شكر الشركات الفلسطينية التي دعمت الصندوق بمبالغ وصلت إلى 750 ألف دولار.

وأكد البندك أن صندوق الترميم الذي تصله تبرعات الفلسطينيين والجهات المعنية بترميم الكنيسة من مختلف دول العالم، يخضع لرقابة مالية وتدقيق حسابات من خلال إحدى أفضل شركات العالم في هذا المجال.

وعن المدة التي تحتاجها المرحلة الأولى للترميم، قال البندك إن ترميم سقف الكنيسة والنوافذ العليا منها يستغرق سنة كاملة وبتكلفة 3 ملايين يورو. وأكمل بقوله إن التكلفة الإجمالية لترميم كامل الكنيسة، تحتاج إلى 18 مليون يورو.

بدء أعمال الترميم في «المهد».

أما وزيــرة السياحة والآثـار رولا معايعة، فقالت إن ترميم كنيسة المهد أمر ضروري، للحفاظ على الموقع الذي أصبح على لائحة التراث العالمي، ويجب الاهتمام به أكثر وأكثر، فكنيسة المهد تشكل مقصد الحجاج المسيحيين حول العالم، لذلك، فإن العمل على ترميم الكنيسة بشكل كامل يسير على قدم وساق، وهذه الأيام بدأت المرحلة الأولى وهي ترميم السقف.

وقالت فيرا بابون رئيسة بلدية بيت لحم، إن العمل بالترميم بدأ بعد دراسات مكثفة، والبلدية عضو في اللجنة الرئاسية المكلفة بمتابعة الترميم.

وحول بدء العمل مع اقتراب أعياد الميلاد، قالت بابون إن العمل سيستمر كما هو، ولن يؤثر على سير أعياد الميلاد.

* طالب في دائرة الإعلام بجامعة بيرزيت

مبعدات مقدسيات يأملن الصلاة في المسجد الأقصى دون مضايقات الاحتلال

ريم الهندي*

تسلط وسائل الإعلام الضوء باستمرار على إبعاد نشطاء العمل الوطني عن القدس وتصدر بحق هؤلاء بيانات المساندة والتضامن من كل الفصائل والقوى، لكن الحال يختلف مع سيدات مقدسيات أصدرت سلطات الاحتلال بحقهن قرارات إبعاد عن الأقصى، فلا رأي عامًا حول قضاياهن، ولا تغطيات إعلامية لمجهودهن النضالي المدافع عن الأقصى بطرق لا تقل أهمية عن نضالات الرجال.

«الحال» في هذا التقرير تلتقي ثلاث مبعدات، وتطلع منهن عن فاعلية وطنية كبيرة تبديها المرأة المقدسية إلى جانب الرجل في الدفاع عن الهوية والمكان والزمان.

فالمعلمة في فاعليات مصاطب العلم (زينة عمرو- تخصص دراسات مقدسية) قالت إنها تعرضت في الفترة الأخيرة إلى العديد من المضايقات على الأبواب وداخل ساحات المسجد الأقصى المبارك، فمنذ ساعات الصباح الباكر يتم احتجاز الهويات على الأبواب، عدا عن قيام الاحتلال بإصدار قرارات بإبعاد عدد من المرابطات والمدرسات، حيث قالت: «وكان هناك قرار بإبعادي لعدة شهور وانتهى قبل عدة أيام».

وأوضحت عمرو أن سبب إبعادها والأخريات من المسجد الأقصى هو ضمن سلسلة من الإجراءات التي تمارسها سلطات الاحتلال من أجل تفريغ الأقصى من النشطاء والمرابطين فيه، ليتسنّى لهم تنفيذ مخططاتهم الصهيونيّة داخل ساحاته وتقسيمه مكانيًا وزمانيًا.

وأضافت المبعدة عمرو: «لقد تعرضت للاعتقال مرتين، في المرة الأولى تم احتجازي في المعتقل لمدة 24 ساعة وتقديمي للمحكمة. قضت المحكمة في المرة الأولى بعودتي للمسجد الأقصى لأني لم أرتكب ذنبًا حتى أُبعد وأعتقل، بالإضافة لمطالبات الشرطة الإسرائيلية بإبعادي أسبوعين ولكني رفضتُ التوقيع». وتتابع عمرو: «أما المرة الثانية، فكان هناك قرار عسكري نافذ من القيادة العسكرية العليا في منطقة القدس بإبعادي لمدة ثلاثة شهور وعدم الاقتراب من الأقصى مسافة 20 مترًا»، لتصبح عمرو بعيدة عن باقي المرابطات في الأقصى، دون سبب، إنما بتهمة مزيفة.

تلاعب إسرائيلي في توقيعات المعاقبات

وروت لنا إحدى طالبات مصاطب العلم (عايدة الصيداوي) من سكان البلدة القديمة- باب الحديد، كيف تم إجبارها على توقيع أوراق إسرائيلية لفرض عقوبة الإبعاد عليها، وتقول: «تم إبعادي عن الأقصى لمدة 15 يومًا عن طريق إجباري على توقيع أوراق رسمية تتضمن عدم اقترابي من المسجد الأقصى، وبعد انتهاء المدة، فوجئت أن الخمسة عشر يومًا قد تحولت إلى سنة من الإبعاد.

وتضيف: «كلما توجهت إلى أحد أبواب الأقصى، يمنعونني من الدخول طالبين مني التوجه إلى الضابط الإسرائيلي، الذي يردد دومًا: «سيسمح لك بالدخول، ولكن بشرط التزام الصمت وعدم افتعال أي مضايقات للمستوطنين أثناء دخولهم إلى المسجد الأقصى»!، «فرفضت ذلك، ولو كنت أعلم أن الإبعاد سيمدد إلى سنة ما كنت لأوقع على شيء نهائيًا». وتقول: «لقد تم حبسي لمدة يوم أثناء اعتقالي، وبالرغم من قرار الإبعاد عن الأقصى، إلا أني لم أخضع لهم وحاولت عدة مرات التخفي لدخوله والصلاة فيه، ومحاولاتي كانت ناجحة. فمنذ أسبوع عدت للرباط داخل المسجد الأقصى بعد سنة من الإبعاد والمضايقات من شتم وضرب واعتقال، والمرة الأخيرة تم ضربي في منطقة بيت إيلياء ومزقوا ملابسي».

ليلى فاخوري.

عايدة الصيداوي.

زينة عمرو.

تهديدات اقتصادية بقطع التأمين الوطني

وأوضحت (ليلى الفاخوري) من سكان البلدة القديمة- عقبة درويش، أن الشرطة الإسرائيلية تتعمد مضايقتها هي وباقي المرابطات والمرابطين على الأبواب، ويقوم الاحتلال بأخذ هويات بعض النساء دون الأخريات أثناء قدومهن بعضهن مع بعض، لكي تشك كل واحدة بالأخرى وقد حصل هذا كثيرًا معنا.

وأضافت: «أثناء تواجدنا في ساحات الأقصى لأخذ الدروس، وبين الساعة والسابعة والثامنة صباحًا، تدخل مجموعات من الأجانب والسياح، ومن ضمنهم قطعان المستوطنين بحماية من الأوقاف الإسلامية والحراسة الإسرائيلية والشرطة، ونقوم نحن -طالبات مصاطب العلم- بالتكبير بصوت مرتفع، ويكون لدى الشرطة الإسرائيلية أجهزة محمولة وكاميرات لتصوير المرابطات اللاتي يهتفن ويكبرن. وفي اليوم التالي، يتم توقيفنا على الأبواب ومصادرة هوياتنا واصطحابنا إلى المخفر في باب الأسباط. وأثناء اصطحابي إلى هناك فوجئت بوجود عدد من المرابطات، تجلس كل واحدة وبجانبها شرطية تنتظر أن يأتي دورها للتفتيش الشخصي. وبعد ذلك تم أخذنا بسيارة الشرطة إلى «القشلة» وقاموا بالتحقيق معنا لعدة ساعات وأخذ بصمات أصابعنا العشرة، وصور عرضية وطولية لكامل الجسم. بعد ذلك، تم إبلاغي بعدم دخول المسجد الاقصى لمدة أسبوعين، وإن حاولت الدخول، فسوف يتم تمديد قرار الإبعاد لأسابيع آخر، حاولت بعدها الدخول لصلاة العشاء فتم تمديد إبعادي أسبوعين آخرين. وبعد أسبوع من التمديد، تم تسليمي ورقة للقدوم إلى «القشلة»، فوجئت بوجود لجنة التأمين الوطني الذين قالوا إنهم لم يتوقعوا أن أكون من المرابطات بما أنني آخذ ضمان دخل، وطلب مني إحضار كشف حساب لجميع حساباتي في البنوك التابعة للسلطة وإسرائيل، ولكنهم لم يستطيعوا أن يثبتوا أي شيء ضدي.

وكالعادة، تبقى هذه الطريقة واحدة من بين آلاف الطرق التي ينتهجها الاحتلال في سبيل مضايقة الشعب الفلسطيني عامة، وأهل القدس خاصة، ليتمكنوا من تغيير معالم القدس رويدًا رويدًا، دون وجود أي مساعدات أو دعم من مسؤول أو آخر، أو حتى من الأمة الإسلامية. حتى الإعلام، يبدو وكأنه يتواطأ مع الاحتلال في عدم إعطاء ما يحدث في القدس من تهويد ما يكفي من تغطية.

* طالبة في دائرة الإعلام بجامعة بيرزيت

حماية الأطفال من موت الإهمال.. قانون غير منفذ والوفيات تتواصل

إيليا غربية *

تصدم حوادث موت الأطفال، الفلسطينيين بين فترة وأخرى، في الحوادث المنزلية أو في الشارع العام، وفي كل مرة توجه اتهامات كثيرة عن تقصير المؤسسات وعدم قدرتها على تنفيذ قانون يحمي أطفالنا من حوادث موت يمكن منعها أو على الأقل التقليل منها.

وتعد حوادث موت الأطفال نتيجة إهمال الأهل أو المحيط أصعب الحالات على التحليل وتحميل المسؤوليات للأطراف، وفي هذه الحالات، يصدر رأيًا عامًا يحمل الأهل المسؤولية عن الموت، رأيًا يشبه النميمة ولا تجرؤ أي جهة على إخراجه إلى العلن لمعرفة مدى انتباه الأهل لأطفالهم وحمايتهم من الخطر بدل البكاء عليهم والندم على الإهمال.

«الحال» تفتح هذا الملف، وتطلب رأي خبراء وقانونيين ومختصين من جهات رسمية وأهلية في محاولة للوصول إلى قانون أو إجراءات أو ثقافة جديدة تعطي الأطفال حقهم في رعاية وانتباه أكثر من الأسرة والمحيط.

قانون موجود.. وتنفيذ مفقود

وما زال قانون حماية الطفل في فلسطين لوحة مبهرجة، وعلى الرغم من تزايد حالات وفاة الأطفال بسبب الإهمال، إلا أنه لم يطبق حتى الآن قانون عقابي أو حتى رادع لمن يقبع في زنزانة إهمال أطفاله.

«على الأهل أن يتحدثوا إلى أبنائهم قبل أن يتحدثوا عن أبنائهم»، هكذا استهل المستشار القانوني لمؤسسة سوا المحامي جلال خضر حديثه حول قضايا إهمال الأطفال، مؤكدًا ازديادها مؤخرًا وفق إحصائيات ومسح ميداني تقوم به المؤسسة بالتعاون مع مراقبي الطفولة. ويقول: «الحوادث الناجمة عن الإهمال بحاجة لقوانين تضبطها وتحمّل مسؤوليتها لجانبين هما الأهل والحكومة، مسؤولية الأهل في حماية أبنائهم، ومسؤولية الحكومة كمحاسب للمقصرين في حق أبنائهم وكحامٍ للذين يعانون من تقصير في الحماية من قبل أهلهم، فالأطفال ليسوا ملك أهلهم وحدهم، الأطفال ملك للمجتمع وملك للحياة».

ويشير خضر إلى أهمية وجود بنود ومواد تدعم وتساعد مراقبي الطفولة إلى جانب بنود قانون الطفل الفلسطيني، فالقانون أعطاهم صلاحيات دخول البيوت وسحب الأطفال من عائلاتهم في حال ثبوت الإهمال، ويقول: «الحد الأدنى من القوانين موجود، لكنه غير مطبق، وأنا أعتقد أن تطوير القانون دون إمكانيات غير كافٍ، إذ لم تصدر أي لوائح تنفيذية وتنظيمية تشرف على تطبيقه.

تعطيل التشريعي.. تعطيل لتنفيذ القوانين

النائب حسن خريشة أكد على القوانين التي تضمن حقوق الطفل في الحماية والتعليم والصحة والتي كانت مرنة ودقيقة في الفترة بين 1996- 2006، حتى تعطل المجلس التشريعي. يقول: «المشكلة فعلاً في تطبيق هذه القوانين، تجربتنا في التشريع بالأساس لم تكن جيدة بما يكفي، إذ إن المتابعة في مثل هذه القضية تحتاج لاكتمال الدائرة، وعندنا يخضع تطبيق القوانين للمزاجية، ومحدودية الإمكانيات، وعلى سبيل المثال ليست لدينا محكمة للأحداث!». ويتابع خريشة: «للأسف فإن تعطل المجلس التشريعي منذ عام 2006 حتى هذه اللحظة شهد ازدياد الحوادث وخاصة فيما يتعلق بحماية الأطفال».

وزارة الشؤون الاجتماعية

وزارة الشؤون الاجتماعية مكلفة بشكل واضح بحماية الطفل، هذا ما ينص عليه قانون حماية الطفل الفلسطيني الذي سُن بالتعاون مع مرشدين ومؤسسات تعمل بشكل مباشر مع مختلف الحالات. وهو ما أكد عليه مدير وحدة الطفولة في وزارة الشؤون الاجتماعية رائد نزال، الذي قال: «المادة 50 من آليات حماية الطفولة تنص على إنشاء وحدة طفولة مهمتها الرئيسية متابعة الأطفال من خلال مرشدي الطفولة بشكل ميداني».

ولفت نزال إلى أحد البنود (مادة 14) التي تشير إلى معاقبة من يعرض الطفل لإساءة بدنية أو نفسية بسبب الإهمال ويضيف: «يعاقب كل من يتسبب بذلك بغرامة مالية لا تقل عن 1000 دينار ولا تزيد عن 2000 دينار، وفي (المادة 21) عقاب بالسجن من شهر إلى 3 سنوات».

وعن تنفيذ القوانين وفرض اللوائح، وضّح نزال أنهم كوزارة أعدوا لوائح تنفيذية تنتظر مصادقة مجلس الوزراء لاتخاذ إجراءات عقابية في حال التقصير ببنودها، بالإضافة إلى نظام التحويل والمتابعة -شبكات حماية الطفولة- من خلال توفير كادر مؤهل وموازنات حكومية لتطوير برامج حماية الأطفال». وأضاف: «حضرنا كوزارة بتحضير مسودة لحماية حقوق الطفل، وهي حاليًا في مرحلة المراجعة، ومن المتوقع أن تدخل قيد التنفيذ مع مطلع العام 2014».

الدفاع المدني خط الدفاع الأول

ولأن الوقاية هي خط الدفاع الأول لحماية الطفولة، يقع على كاهل الدفاع المدني الفلسطيني حملٌ لا يقل عن غيره من مؤسسات المجتمع، النقيب لؤي بني عودة أشار إلى مجموعة من الإجراءات التي تدخل في جزئية الوقاية والسلامة العامة للوطن والمواطن، وذلك من خلال البرامج التوعوية والتدريبية التي تستهدف مختلف المدن والقرى والمؤسسات التعليمية الفلسطينية في كافة مرافق الحياة من الشارع إلى المنزل إلى العمل وغيرها، ويقول: «ما يحدث أن الناس تنسى وتغفل، وهم بحاجة لحلقات توعية وتدريب من قبل كوادر مؤهلة، وهذا ما نحاول القيام به من خلال مختلف الوسائل الميدانية ووسائل الإعلام وبالتعاون مع الشرطة من خلال الضبط العدلي والقضائي لاتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية الطفولة». وأكد عودة تأييده لأي قوانين تسن لتوفير الحماية الوقائية ومتابعة تنفيذها.

وفي ذات السياق، استحدثت مؤسسة الدفاع المدني الفلسطيني وحدة النوع الاجتماعي في أيلول 2012 لتحقيق عدة أهداف أوضحتها مدير وحدة النوع الاجتماعي الملازم أول شذى البدوي حول «كيفية دمج النوع الاجتماعي لتحقيق توازن بين الذكور والإناث فيما يتعلق بالاحتياجات الوقائية وتفعيل دور المرأة في الأسرة في نفس الجانب، إذ تستهدف برامج وحدة النوع الاجتماعي ربات البيوت بشكل رئيسي، لأن الأم هي عمود التوعية والثقافة والسلامة في المنزل وفي خارج المنزل».

يذكر أن 6% من طواقم الدفاع المدني الفلسطيني من النساء، وهن منطلق للتدريبات التي تقوم بها هذه الوحدة لرفع نسبة الوعي والثقة بأن المرأة هي المحرك الأساسي لنشاطات الأسرة، والممارسات الصائبة أو الخاطئة التي قد تؤدي في بعض الأحيان إلى نتائج كارثية لكافة أفراد الأسرة. وتضيف البدوي: «منذ استحداث هذه الوحدة، وصلنا لقرابة 15 ألف ربة بيت لخلق نوع من الوعي الوقائي والتحذير من العواقب المترتبة على الممارسات الخاطئة والإهمال المتكرر».

بقي أن نقول إنه في العديد من بلدان العالم، تنص القوانين على وجود شخص بالغ أينما تواجد الأطفال، وما يليها من عواقب لمن يرتكب إساءة بحقهم. والأمل أن تشكل كل المؤسسات المجتمعية بما فيها الوزارات والمجلس التشريعي وغيرها سلسلة متكاملة سياجًا جديدًا لحماية أطفالنا من موت الإهمال.

* طالبة في دائرة الإعلام بجامعة بيرزيت

عائلة الأسير أسامة عبد ربه.. صرخة استغاثة وأحلام حدودها العلاج والإفراج

ياسمين عمران*

خلف قضبان الأسر.. تعذيب وأوجاع تنهك جسد الأسير أسامة برهان حسين عبد ربه (28 عامًا) من سكان مخيم طولكرم، وسوء الوضع الصحي له يجعل حياته مهددة بالخطر بين لحظة وأخرى.

«الحال» التقت عائلة الأسير أسامة التي سردت تفاصيل اعتقاله، بدايةً من اعتقاله الأول على حاجز الطيبة العسكري لمدة شهرين ومن ثم الإفراج عنه، واعتقال آخر على حاجز جبارة بتاريخ 2005/1/14 وحكم عليه بالسجن لمدة عشر سنوات.

ولمدة عامين، من بداية اعتقاله، حرمت والدته من زيارته لأسباب أمنية، فكان أخوه الأصغر سمير عبد ربه (9 سنوات) يعتاد على زيارته، ويقول عن شقاء أخيه: عند نقل أخي أسامة من سجن بئر السبع لسجن النقب، بدأت حالته تزداد سوءًا. وتضيف والدة أسامة في السياق نفسه: «منذ ثلاثة أشهر، بدأ أسامة يشتكي من عدة آلام، وجسده أصبح نحيلاً ووجهه شاحبًا لا يقوى على مغادرة الفراش».

وفي أشهر السجن وسنواته المريرة، بدأت حالة أسامة الصحية تزداد سوءًا، وانتشرت أخباره في وسائل الإعلام عن طريق مؤسسات ومراكز حقوق الإنسان. واتضح أنه يعاني من قرحة شديدة في المعدة والتهاب في الاثني عشر وانحراف في فقرات الظهر مصحوبة بآلام شديدة في البطن وحساسية الدم وهو المرض الأشد.

وتضيف والدة الأسير: في زيارة له، اشتكى أسامة من آلام في ركبتيه، وفي آخر فحوصات أجريت له، اتضح وجود مياه في الركبتين، الأمر الذي يجعله غير قادر على الحركة بسهولة.

وعن معاملة إدارة السجن لمرضه ومنحه العلاج والفحوصات اللازمة، يوضح سمير: أسامة لا يتلقى أي علاج، وما تقدمه إدارة سجون الاحتلال هو مسكنات فقط. وهذا ما يُعتمد في سجون الاحتلال، إضافة لرفض أي دواء تحضره العائلة من الخارج.

قضى أسامة تسع سنوات من حكمه، ومع اقتراب انتهاء المدة، تخشى أُسرته من فقدانه.

عائلة أسامة لم تقف عاجزة، بل ناشدت الصليب الأحمر ونادي الأسير وتأهيل الأسرى لمساعدة أسامة، لكن لم يتلقوا أية استجابة حسب شهادات أفراد العائلة الذين أكدوا أن كل ما تلقوه من المؤسسات المعنية هو تأكيد لما يعانيه الأسير من أمراض، ومن ثم المناشدة عبر وسائل الإعلام ومراكز حقوق الإنسان التي اكتفت بالنشر دون تقديم أية مساعدات.

وقالت والدة أسامة: إن إدارة سجون الاحتلال تمنع العائلة من إدخال الأدوية والملابس الشتوية لأسامة رغم احتياجه لها، وأشعر بالعجز عن تخفيف ما يشعر به أسامة من ألم، وأتمنى له الشفاء العاجل.

سوء العناية الصحية داخل السجون الإسرائيلية وعدم توافر الأدوية اللازمة يعرض حياة أسامة للخطر في أية لحظة. هذا ما أكدته لنا والدة الأسير التي أضافت: «تم إخراج أسامة من السجن ونقله بين الأقسام، ثم إعادته دون تلقيه أي علاج».

ولم تقف المعاناة على وضع أسامة نفسه، بل عائلته المكونة حاليًا من أربعة أفراد؛ فالوالد متوفى والوالدة عاطلة عن العمل بعد عمل استمر عامين في قسم الطوارئ في وكالة الغوث، وأخت متزوجة من أسير محكوم عليه بالسجن لمدة تسع سنوات، والأخرى أنهت دراستها من جامعة فلسطين التقنية خضوري ولم تحصل على وظيفة بعد، والأخ الأصغر ما زال طالبًا على مقاعد الدراسة، ولكنه كان يعمل لإعالة أسرته ولم يستمر بالعمل ويبحث عن عمل آخر. وقالت والدة أسامة إن ما تتقاضاه الأسرة من أموال «راتب أسامة» غير كافية لسد احتياجات أسامة داخل السجن بشكل خاص واحتياجات الأسرة بشكل عام، فالأموال التي تنفقها على أسامة داخل السجن كبيرة، وتشتكي والدة الأسير أيضًا من انقطاع العون الذي كانت تقدمه وكالة الغوث لشؤون اللاجئين. وتقول إنه ليس من حق الوكالة العمل على وقف الدعم لهم كونهم فقط يتقاضون «راتب أسامة» من وزارة الشؤون الاجتماعية.

سوء الوضع المالي لم يمنع والدة أسامة من الأمل، فهي تسعى لتأمين حياة ولدها وتعمل على جمع الأموال رغم سوء الوضع المالي لها ولعائلتها، لكي توفر له ما يلزم من احتياجات.

وتناشد عائلة أسامة اليوم العالم بأسره الدفاع عن حقوق الأسرى وتطالب بالإفراج العاجل عن أسامة أو ما يضمن له الحفاظ على حياته بتلقيه العلاج المناسب.

* طالبة في دائرة الإعلام بجامعة بيرزيت

عائلة الأسير تعيش المعاناة مع ابنها.

الأجهزة الذكية.. خرس اجتماعي وبشر يتحولون إلى أصنام

ناردين طلب الطروة *

الهواتف الذكية في متناول أيدي أغلبية الناس اليوم، والثورة المعلوماتية أثرت على حياة الجميع، فجعلت هذه الأجهزة الإنسان على اتصال دائم بالعالم من خلال الإنترنت، الأمر الذي انعكس سلبًا على العلاقات الأسرية، وأضعف من علاقة الأبناء بآبائهم والمحيطين بهم. ففي الوقت الذي يستطيع كل شخص أن يخلق عالمه الخاص وحواراته المميزة وشخصيته المختلفة على برامج الدردشة المختلفة كالواتس أب، والفايبر، والتانجو، ومواقع التواصل الاجتماعي؛ تعاني الأسرة الأمَرَّبِن كي تجمع شتات أفرادها لجلسة عائلية أو حتى تجتمع على وجبة طعام واحدة، دون مؤثرات تقنية أو إزعاجات تليفونية.

كما أدى انتشار هذه الأجهزة إلى كثير من الأمراض النفسية مثل: الانطوائية، والبعد عن قيم المجتمع وثوابت الدين، وحب العزلة، والشعور بالاكتئاب، وأدى أيضًا إلى ما يمكن تسميته «الخرس الاجتماعي» بين أفراد الأسرة، حيث الأصابع هي التي تنطق.

«الحال» التقت عددًا من الأسر، وسمعت رأيهم وشكواهم من الأجهزة الذكية وتأثيرها على حياتهم الأسرية.

تقرب البعيد وتبعد القريب

يقول الشاب أحمد عمر (22 عامًا): الهاتف يضعف التواصل بين أفراد الأسرة في البيت الواحد، وبين الأصدقاء، لأن الشخص يعيش لحظة استخدامه في عالم خاص، بعيدًا عن الآخرين.

ويضيف قائلاً: «والله حالنا في البيت بسبب هذه الأجهزة مزرٍ جدًا، وأمي دائما تشتكي لأن كل واحد منا بالبيت يكون بيده جهازه طول الوقت ومنشغل فيه، وهذه الأجهزة تقرب البعيد وتبعد القريب».

أفسدت لذّة الجلسة مع الأهل

أما دعاء القاضي (28 عامًا)، فتقول: الأجهزة الذكية أفقدتنا الكثير من الترابط الأسري، واغتالت سبل التواصل بين أفراد العائلة، وأفسدت علينا لذّة الجلسة مع الأهل، فنرى الكل مركزًا مع جهازه دون أن يهتم بالآخر ويحاوره، والأدهى من ذلك أنه أثناء الحوارات، تجد أطراف الحوار منشغلين بأجهزتهم، ضاربين بمحور النقاش عرض الحائط، غير مكترثين بمن حولهم.

وتضيف دعاء أنه بالرغم من السلبيات التي توجد بالأجهزة الذكية، إلا أنها ساهمت في تقريب البعيد، وعملت على تسهيل عملية التواصل مع البعيدين عن العين من أقرباء وأصدقاء، الذين يتعذر اللقاء بهم بسبب الغربة أو لظروف أخرى.

سقوط على الدرج بسبب الجهاز

من جهتها، تقول رانيا (20 عامًا): «أنا مدمنة على خدمتي الواتس أب، والفايبر. وكثيرًا ما أكون شاردة الذهن، وكثيرا ما وقعت عن الدرج، بسبب انشغالي بالهاتف.

وتقول إن والديها كثيرًا ما يقولان لها بأن تترك اللعب بهذا الجهاز «الغبي» كما يصفونه، لكنها لا تستطيع، فهو يشغل أغلب وقتها ويعزلها عن العالم «المزعج».

وتضيف رانية أننا نهرب من الواقع المؤلم إلى العالم الافتراضي، وهكذا أصبحنا نحمل حياتنا الحقيقية في هواتفنا النقالة!

إفساد عقول الشباب

ويستغرب الأب أبو محمد من الهوس بالهواتف في هذه الأيام، ويقول: كان الناس لا يلجأون إلى الهاتف إلا للضرورة القصوى، أما جيل اليوم، فصار الهاتف عنده مظهرًا من مظاهر الرفاهية، وهو «بريستيج» اجتماعي، والشباب مهووس باقتناء الهواتف الذكية.

ويضيف أن هذه الهواتف دمرت الكثير من عقول الشباب، فلم يعودوا ينتبهون إلى خطورة الشارع، سواء أثناء قيادة السيارة، أو عند قطعه، فعشرات المارة يجتازون الشارع وأعينهم على شاشة أجهزة النقال، وهذا الأمر مستفز جدًا.

أصنام تلهو بالأجهزة الذكية

من ناحيتها، تقول أم نزار: أصبحت الأجهزة الذكية ملاذًا للفرد للهروب من المواجهات، والحياة أصبحت عديمة المذاق بوجود هذه الأجهزة، وجعلت كل فرد في الأسرة كأنه يحيا حياة منفصلة، تجعله يقتل الوقت بأمور لا فائدة منها.

وتضيف متذمرة: «هذه الأجهزة أفسدت نظام الأسرة، فأنا لا أشعر أن هناك كائنات حية موجودة بالبيت، لكن ما أراه في منزلي هو أصنام تلهو بالأجهزة الذكية، وهذا حال كثير من الأسر أيضًا».

الهاتف «ضرتي»

أما الزوجة فاطمة (29 عامًا)، فتقول: «جزء كبير من المشاكل والخلافات بين الأزواج بسبب الهواتف الذكية. فزوجي دائما شارد الذهن. عندما يعود من العمل، يبدّل ثيابه ويتناول طعامه، ليركز بعد ذلك في هاتفه، ولا تسود بيننا سوى لغة الصمت». وتضيف: «وإن أردت أن ينتبه لحديثي أرسل له رسالة على الواتس أب»، وتقول ضاحكة: «مؤخرًا أصبحت أشعر أن هذا الجهاز أصبح بمثابةِ «ضرة لي»».

الإدمان الاتصالي والتنشئة الاجتماعية

من جهته، قال الأخصائي النفسي رامي الطروة: إن حالة «الإدمان الاتصالي» أثرت على الحياة الاجتماعية، وعلى العلاقة الأسرية، فجعلت أصحابها يعيشون في عزلة عن أقرب الناس إليهم، ومنعزلين عن الحياة والمناسبات الاجتماعية.

ويضيف أن هذه الأجهزة أثرت على جانب التنشئة الاجتماعية، التي كان مصدرها الأول هو الأسرة، أما الآن، فقد أصبحت الأجهزة تنافس الأسرة على التنشئة الاجتماعية.

وبسبب ذلك، فقدت الأسرة اليوم الحوار الدافئ بين أفرادها، فقد نجد الأب والأم والابن والبنت، كل واحد مشغول في جهازه الذكي، وليس عنده وقت ليستوعب ما يقوله الشخص الآخر، فأدى ذلك إلى عدم الانتباه وعدم الاهتمام، بل وأدى إلى اللامبالاة أيضًا.

وينصح الأهل بجمع العائلة في أوقات معينة بعيدة عن التقنية، ليتسنى للأسرة أن تمارس دورها بالتنشئة الاجتماعية من دون عوائق.

* طالبة في دائرة الإعلام بجامعة بيرزيت

فتوى التعارف الإلكتروني تثير جدلاً مجتمعيًّا.. والشباب حائرون

هبة عساف *

أثارت فتوى إباحة التعارف بين الجنسين عن طريق الإنترنت بغرض الزواج، جدلاً دينيًا ومجتمعيًا، ما زالت أصداؤه مسموعة، فاستطلعت «الحال» آراء متنوعة لتسليط الضوء على هذه الفتوى.

وتشترط الفتوى توفر شروط لأن يكون التعارف الإلكتروني وفق الضوابط الشرعية، أهمها أن يكون التواصل بينهما في حدود الأحكام الشرعية والآداب والأخلاق الإسلامية، وأن يجري الحديث بينهما بمعرفة الأهل وتحت اطلاعهم.

لغط كبير حول الفتوى

الوكيل المساعد لدار الإفتاء الفلسطينية، مفتي محافظة رام الله والبيرة الشيخ إبراهيم عوض الله قال إنه «مع انتشار الإنترنت كوسيلة تواصل عالمية ومحلية، فلا بد أن يكون للإسلام موقف من قضية التعارف عن طريقه».

وأكد عوض الله أن الفتوى تتعلق بوسيلة هي بالأصل مباحة شرعًا، ويستخدمها الناس باستمرار، ولا تختلف عن أية وسيلة أخرى كالتلفاز أو الهاتف، التي هي بالأصل مباحة لكن خطورتها وتحريمها يكمنان في طرق استخدامها وتوجيهها.

وأوضح المفتي أنه تم تحليل التعارف بين الجنسين بغرض الزواج فقط، وأن يكون في ظل الوالدين، ولا يسمح أن يتعداه، مؤكدًا أن «الإسلام لا يعترف بما تسمى صداقة بين الجنسين أو علاقة عاطفية في أي مكان، سواء الإنترنت أو غيره، فديننا وضع حواجز وضوابط للعلاقة بين الجنسين».

وذكر عوض الله أن «المجتمع ربما لم يتفهم الفتوى بمعناها الصحيح، فأثارت جدلاً كبيرًا، علمًا أن هدفها توضيح أنه من الممكن أن يتم التعارف بين شاب وفتاة في مكان آخر غير الإنترنت، لكن ضمن إطار محدد». مضيفًا: «لسنا مع الرفض الأعمى ولا الموافقة الصماء. نحن مع الموقف المبصر الواعي ونناقش بالمنطق والدليل الشرعي.. والانحراف باستخدام الإنترنت لا يختلف عن أي انحراف سلوكي آخر، وبالتالي، يجب أن تكون تلك المواضيع جميعها خاضعة لرقابة الأهل، وبالنهاية من يفتح لنفسه الباب لتجاوز القيم، سيجد مجالاً واسعًا، فكل ما في الأمر يعتمد على التربية والرقابة الذاتية والخوف من الله.

خطوة إيجابية إلى حد ما

من جانبه، أكد أستاذ علم الاجتماع في جامعة بيرزيت د. بدر الأعرج أنه مع التطورات التكنولوجية في العصور الأخيرة، تشكلت تحديات كبيرة من أهمها استخدام الانترنت كتقنية جديدة للتعارف بين الجنسين. وقال: «أرى أن الضوابط المقررة تضع الأمور في إطار ديني، وهذا تطور دراماتيكي كبير جدًا، ويمكن اعتباره تطورًا إيجابيًا إلى حد ما، خاصة للنساء، لأنه يسمح لهن باختيار شريك حياتهن بعيدًا عن الزواج التقليدي».

وأكد الأعرج أن «نجاح الزواج لا يعتمد على طريقة التعارف، إنما على جدية الطرفين بالتعارف، فالإنترنت مجرد مدخل للعلاقة، والمدخل لا يحدد النتيجة. هذه خطوة إيجابية بشكل محدود».

فتوى غير مهمة ومرفوضة

مسؤولة الإعلام في طاقم شؤون المرأة لبنى الأشقر أكدت أن «التطور في الحياة العامة وفي التكنولوجيا لا يمكننا إنكاره أو تجاهله، و لكن الأصل أن نؤقلم أنفسنا على الموضوع، ولنعلم أن فكرة التعارف بين الجنسين في الجيل الحالي موجودة، سواء بصدور الفتوى أو عدم صدورها».

وحسب الأشقر، فالأصل أن تكون هناك توعية مجتمعية وتوظيف للفتوى بطريقة صحيحة، معتبرة أن إجادة تربية الأبناء بمصارحة والديهم بكل ما بحياتهم هو الأساس، ورأت أن «الفتوى غير مهمة، فالأهم هو التربية. ونحن لسنا بحاجة لهذه الفتوى، لكن وجودها يمكن أن تكون له بعض الإيجابيات».

من جانبها، ترفض المنسقة في طاقم شؤون المرأة إزدهار مصلح الفكرة، موضحة أنها مرفوضة مجتمعيًا سواء كانت فكرة أو فتوى. «أنا كأم لا أقبلها، وأرى أنني كأنثى بحاجة لقوانين أكثر أهمية من هذه الفتوى»، موضحة أن الفتوى تخدم مصالح الذكور أكثر، ومن خلالها يسمح للشاب بالتوسع بعلاقاته مع البنات.

آراء الشباب

أسيل الأخرس (30 عامًا) قالت: «أنا مع التعارف الحذر والمتزن، لكن بشرط عدم الارتباط مع شخصيات وهمية. أما من ناحية دينية، فالدين سمح برؤية الخطيبين بهدف الزواج، ما يدل على ضرورة القبول الشكلي، وبالتأكيد القبول الشخصي من خلال التعارف في الإطار المقبول اجتماعيًا».

أما دينا دعنا (21 عامًا)، فرفضت هذه الفتوى، «فهي غير منطقية، والمعرفة عن طريق الإنترنت لا تمكنك من الوصول إلى مدى صدق وصراحة الشخص الذي تتواصل معه، فنحن نواجه صعوبة بمعرفة صدق الشخص ونحن نتواصل معه بطريقة مباشرة، فكيف سيكون الحال بالمعرفة من خلف الشاشة؟».

الشاب رائد ستيتة (22 عامًا) أيد فكرة التعارف عن طريق الإنترنت، فهي تعتبر فرصة جيدة للشخص ليخوض في أعماق الآخر عن طريق التواصل الإلكتروني وهو يملك خيار الموافقة على العلاقة أو رفضها.

* طالبة في دائرة الإعلام بجامعة بيرزيت

نشطاء «التواصل الاجتماعي».. تحت مجهر الأجهزة الأمنية

نسرين موسى

شكل الربيع العربي، وخاصة الثورة المصرية نقطة تحول مهمة في أهـداف وتوجهات النشطاء على مواقع التواصل الاجتماعي، إذ تحولت تلك المواقع وبخاصة «فيسبوك» و «تويتر»، من مجرد مواقع للتسلية والترفيه وتبادل المعلومات، إلى ساحات صامتة للإعداد والتخطيط والانطلاق وإعلان التمرد.

فلسطين تحضر ضمن المشهد، إذ طغى الجانب السياسي وانتقاد الجهات الحاكمة سواء في الضفة أو قطاع غزة، على طبيعة المنشورات في تلك المواقع، ما جعلها محط انتباه غير مسبوق لرجال الأمن، بحيث خصص لرقابة تلك المواقع عناصر من مختلف الأجهزة الأمنية، وباتت معظم منشورات النشطاء -إن لم تكن جميعها- تخضع للرقابة، لاعتقاد الجهات الأمنية أنها مصدر خطر «لإثارة القلاقل».

الكاتب والباحث الإعلامي عماد محسن: «أصبح رجل الأمن سيفًا مسلطًا على حريات المواطنين، يراقبهم ويتتبعهم، ما يسهم في خلق ردات فعل معاكسة، فتضيع الثقة بين المواطن ورجل الأمن، خاصة حين يشعر المواطن أنه بات «هدفًا» لرجل الأمن، وتتلاشى مصداقية المؤسسة الأمنية في ذهنية المواطنين.

وتساءل محسن: «كيف يمكن لدولة أن تصبح «رائدة» في محيطها الإقليمي إذا كان جهازها الأمني يتجسس على مواطنيها، وهل ستقوم قائمة لدولة إذا كان نصف المجتمع يراقب النصف الآخر؟!».

ويعرب الناشط والصحافي يوسف حماد عن استهجانه للنظرة التي باتت تنتهجها الحكومتان في الضفة وغزة، باعتقادهما أنه لا يوجد حل للكثير من المشاكل إلا بالطرق الأمنية ومنها المراقبة، وهذا أمر يدعو للحيرة في ظل تناقض واضح في التصريحات التي تطلقانها هنا وهناك حول منح وإطلاق مزيد من الحريات!.

ويرى حماد «أن الرقابة باتت على النشطاء لا على الأحداث، وأصبحت السطوة على الإعلاميين لا المجرمين».

الناشطة والصحافية دعاء السقا تعتبر أن الرقابة التي تفرضها المؤسسة الأمنية على صفحات التواصل الاجتماعي تعود لاعتقاد أجهزة الأمن بأنها تشكل خطرًا على الأمن والاستقرار، خاصة أنها كثيرًا ما تتضمن منشورات من نشطاء ينتقدون سلوك هذه الحكومة أو تلك. وبينت السقا أن الإعلان عن حركة «تمرد»، واستغلال الأخيرة لصفحات التواصل الاجتماعي لنشر أفكارها، جعل تلك الصفحات خاضعة للرقابة بصورة أكبر، بحيث باتت كل المنشورات تقريبًا تخضع لرقابة.

وكشفت أن أحد أصدقائها من النشطاء على صفحات التواصل الاجتماع، تعرض للاعتقال من قبل أجهزة الأمن في غزة، وتم التحقيق معه، ووجه بمنشورات كان نشرها على صفحته قبل أكثر من عام ونصف العام.

وطالبت السقا النشطاء بكتابة الأسماء المستعارة التي ينتحلها رجال الأمن لمراقبة النشطاء بصورة علنية، حتى يتم الحذر منهم، ومنعهم من الوصول للصفحات.

وفيما يؤكد النشطاء، تنفي المؤسسة الأمنية، فالناطق الرسمي باسم وزارة الداخلية بغزة إسلام شهوان يقول: «نحن من نقوم بتحذير الأشخاص من الأسماء الوهمية التي ينتحلها البعض لاستدراجهم، ونحذر دائمًا من خطورة الوقوع في شرك بعض المتلصصين، من المخابرات الإسرائيلية وأعوانها».

وختم شهوان أنه «من حق وزارة الداخلية التدخل إذا كان الأمر يمس أمن البلد».

صفحة أسسها موظف في الصليب الأحمر يعاني الأمرّين في السفر

«أحوال طريق قلنديا- حزما»: الحاجز مغلق الآن.. أزمة على جبع.. حادث قرب شعفاط

دينا دعنا*

«أحوال طريق قلنديا- حزما» إحدى الصفحات على موقع التواصل الاجتماعي «الفيسبوك»، يتصفحها المئات يوميًا وهم في طريقهم من القدس إلى رام الله أو بالعكس، علها تخفف من هموم المواطنين العابرين لهذه الطريق.

مرت سنتان على إنشائها، فكانت مصدرًا للتخفيف من معاناة كثير من المارين يوميًا عبر حاجز قلنديا لمعرفة أحوال هذه الطريق التي لا تتجاوز بضعة كيلومترات، لكنها تهدر الكثير من الوقت في انتظار إنهاء الأزمة المرورية الخانقة.

ريتشارد خوري شاب مقدسي جاءته فكرة إنشاء هذه الصفحة للتخفيف من معاناته التي تكون سببًا في تأخيره وتأخير غيره من الناس عن أشغالهم ساعات طويلة. وقال خوري: «أنا أعمل في الصليب الأحمر، وهذا يتطلب مني التنقل من القدس إلى رام الله والعكس، مازًا عبر حاجز قلنديا، وكثيرًا ما كنت أتفاجأ من الأزمة المرورية الخانقة، فتعيق حركتي، وكثيرًا ما اضطررت لتأجيل مواعيد عدة لتأخرنا عن الموعد المقرر».

وأضاف: «بسبب ذلك، فكرت في إيجاد وسيلة لمعرفة وضع الطريق قبل الوصول إليه أو المرور منه، ووجدت أن إنشاء صفحة على الفيسبوك هو الحل الأمثل، في بداية الأمر، كانت الصفحة داخلية أي فقط خاصة بموظفي الصليب الأحمر وعائلاتنا، لكن انتشرت بشكل غير معقول ويزورها في اليوم عشرات المارين عبر طريق قلنديا، ويزودون الصفحة بالمعلومات والصور عن أحوال الطريق إن كانت سالكة أو مأزومة أو أن هناك مواجهات مع الجانب الإسرائيلي أو غير ذلك من الأمور التي تعيق حركة المارين، وفي كل يوم تزيد المشاركات عبر الصفحة حتى وصلت أعداد المشتركين إلى أكثر من 12 ألف مشترك يطلعون على هذه الصفحة قبل توجههم للحاجز، وبالتالي، يقررون إما الانتظار إلى حين انتهاء الأزمة أو إلغاء سفرهم ليوم آخر.

الثورة التكنولوجية ساهمت في التخفيف من معاناة المقدسيين الذي يمرون يوميًا عبر حاجز قلنديا العسكري. تقول آية زعيتر وهي طالبة في تخصص التغذية في جامعة بيرزيت: «استفدت كثيرًا من صفحة طريق أحوال قلنديا، لأنني أعيش في أبو غوش، وأدرس في بيرزيت، والطريق طويلة، ويهمني أن أعرف قبل الخروج من البيت إن كانت هناك أزمة أم لا، لذلك أزور الصفحة لأرى أحوال الطريق، كما أنني أكتب على الصفحة وضع الطريق عندما أمر، ليعرف غيري». وقال أحد المستفيدين من الصفحة المهندس شريف دعنا: أحيانًا كنت أتصفح صفحة أحوال طريق قلنديا- القدس وأنا في طريقي إلى رام الله، فإذا كانت هناك أزمة مرورية خانقة، أختار طريق حزما، رغم أن الطريق طويل، إلا أنه يختصر الكثير من الوقت وأتجاوز الأزمة الخانقة.

ولا تخلو الصفحة من بعض منشورات الفكاهة والمزاح للتخفيف من المعاناة اليومية وللهروب من الواقع المرير مثل عبارات «قلنديا لا دين له»، و «قلنديا الآن فاضية ما فيها إنس ولا جن»، و «أعوذ بالله من قلنديا الرجيم»، وهناك من يقترح بعض الأفكار والمشاريع لإيجاد حل لهذه المشكلة اليومية أو للتخفيف منها.

* طالبة في دائرة الإعلام بجامعة بيرزيت

العصمة بيد البنات

سما حسن

فوجئ أهالي «حي الشابورة» في رفح بسيارة شرطة تقف أمام أحد المنازل وتعتقل فتاة في الثالثة والعشرين من عمرها وسط صراخها وصراخ عائلتها، وكالعادة تناقلت ألسنة الحي هذا الحدث، وبدأت الشائعات تمس شرف الفتاة، ولكن سرعان ما أوضحت الأم الحقيقة بأن الأب حصل على حكم غيابي بضم الابنة لحضانته منذ سنوات، وقد قرر أخيرًا أن ينفذ الحكم رغم تقدم عمر البنت.

وأمام القانون، لم يكن بإمكان الأم استعادة ابنتها التي هي في سن الزواج، وأصبحت الأم تعيش مع باقي الأبناء الصغار، فيما تعيش الابنة مع والدها «سيئ السمعة» في بيت مستقل.

الأمر يحدث كثيرًا وبقصص مختلفة، وتعاني منه الفتيات اللواتي يفقدن فرص الزواج فيما تبقى الأم معلقة حتى لا تخسر حضانة الابنة، لأن القانون الفلسطيني المتعامل به في غزة يقضي بأن البنت تصبح في حضانة والدها بعد سن التاسعة وأحيانًا وتحت ظروف ملحة يقدرها القاضي يمدد سن حضانة الطفلة للأم حتى سن الحادية عشرة من عمرها، حسب ما صرح به لـ «الحال» رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشرعي في غزة حسن الجوجو.

من جهتها، ترفض طبيبة طلب الطلاق من زوجها خوفًا على مصير بناتها الاربع اللواتي تجاوزن السن القانونية للحضانة، وتعيش معهن بعد هجران الأب للبيت وزواجه بأخرى، «فلا قانون يحكم بحضانتي لهن بعد زواج والدهن، وعليّ أن أبقى كذلك حتى يتزوجن، لأن زوجي يهددني بأن يضمهن لحضانته إذا فكرت بطلب الطلاق والزواج ثانية»، تقول الطبيبة.

«أم وسام» في الأربعين من عمرها تقول: «بنتي كسرت رقبتي، لأن والدها يرفض حصولي على حضانتها وهي الآن في العشرين من عمرها، ولا يمكن أن تبقى معي في حال طلب الطلاق، بيننا اتفاق غير معلن بأن أربيها وأنفق عليها، وهو لا يتحمل أي شيء من نفقاتها مقابل عدم طلبي الطلاق».

القصص لا تنتهي، وهي تحمل معنى واحدًا، بأن العصمة بيد البنات، فقد حصلت سيدة من جنوب غزة على حكم بأن يبقى أبناؤها الذكور معها بعد بلوغ أحدهما سن 15 عامًا والآخر 17 عامًا لأن المحكمة الشرعية خيرتهما بين البقاء مع الأم أو الأب، فيما لم تخير البنتين اللتين تبلغان من العمر 13 و17 عامًا على التوالي.

المحامية الشرعية ميرفت النحال كشفت عن حالة واحدة في غزة صدر الحكم فيها بالحكم للأم بالحضانة بعد أن أثبتت الأم مرض الابنة بمرض تحتاج فيه لرعاية النساء، ولأن الأم حبست نفسها على ابنتها، أي لم تتزوج.

رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشرعي في غزة يكشف أن سن حضانة البنت لأمها في غزة حسب نص المادة 391 للقانون الشخصي تسع سنوات، ويجوز رفعه حتى الحادية عشرة تقديريًا من القاضي الشرعي، كما أن القانون في غزة أباح للأرملة أن تحتفظ بحضانة ابنتها حتى تتزوج ما دامت قد حبست نفسها عليها ولم تبح للمطلقة بذلك.

ووسط مطالبات بأن تكون المطلقة صاحبة حق بحضانة البنت حتى تتزوج كما هو الحال مع الأرملة، تبقى العشرات من القصص التي تكون المرأة كأم والبنت كابنة ضحيتين لقانون بحاجة للتغيير، على الأقل حسب تقدير كل حالة.

وحسب مسح أجرته «الحال» على 100 امرأة في جنوب غزة، فقد تبين أنهن يعشن حالة طلاق غير معلن مع أزواجهن للحفاظ على حضانة البنات.

يـقـولـون عــن «الحـــ

ما هو تقييمكم لجريدة الحال؟ أين أخفقت، وأين أضافت، وما هو المط

جنان أسامة السلوادي
طالبة في دائرة الإعلام بجامعة بيرزيت

إيهاب بسيسو- الناطق باسم الحكومة ومدير مركز الإعلام الحكومي

تمثل «الحال» تجربة مميزة على صعيد الصحافة الجامعية المكتوبة، فهي تقدم للقارئ الفلسطيني باقة متنوعة من التحقيقات والتقارير الصاحفية التي يعدها طلاب الإعلام في جامعة بيرزيت. وهذا النموذج من العمل يوفر فرصة مهمة لطلاب الصحافة لتطوير وتطبيق الأسس النظرية في الصحافة في إطار عملي يشرف عليه أساتذة متخصصون. ولمناسبة صدور مئة عدد من «الحال»، أود التأكيد على أهمية هذه التجربة، وأحيي فريق الإشراف من مركز تطوير الإعلام ودائرة الإعلام في جامعة بيرزيت، كما أحيي كل الطلاب والطالبات الذين ساهموا بكتاباتهم ونشاطاتهم الصحافية في الجريدة، مع تمنياتي بالتوفيق دوما وتحقيق أفضل النتائج باستمرار.

عبد الباسط خلف- إعلامي

ما يحسب لـ«الحال» أنها أسست لصحافة رفيعة ذات لون مهني، وساعدها في ذلك الظهور الشهري لها بنَفس طويل، بعيدًا عن قلق الملاحقة اليومية. ولعل أبرز ما يقال عنها، إنها صحافة مرئية، تستطيع بقصصها المميزة والكثيرة، أن تكون نواة لأعمال تلفزيونية لافتة (وهذا ما حدث خلال تجربتي معها)، إذ حولت بعض الوسائل المرئية القصص الصحافية إلى أعمال تلفزيونية خفيفة ظل وحداثية. وهذا دليل نجاح ومهنية. ما تحتاجه الصحيفة الاهتمام أكثر بالتحقيقات الاستقصائية (النادرة عمومًا في إعلامنا)، والتعمق فيها، وإعادة النظر في سياسة تقليل توزيعها الورقي؛ نظرًا لأنها فقدت بعض جمهورها الذي اعتاد النص الملموس وليس الإعلام الافتراضي. وينقصها أيضًا الموقع الإلكتروني المتخصص ليقدم مواد إعلامية نوعية بأسلوب مهني (يجمع المقروء والمسموع والمرئي معًا)، ويجري تحديثه بإيقاع أسرع، ويتيح الفرصة لقياس ردة فعل القراء– المتصفحين.

ميساء الأحمد- صحافية- خريجة بيرزيت

إن تجربة «الحال»، ومع إصدارها للعدد مئة، أثبتت، وبلا شك، نجاحها وعملها الدؤوب الدائم للحفاظ على ذاتها كمنبر للطلبة والصحافيين الفلسطينيين. ووفرت «الحال» فرصة جميلة للطلبة لإعداد ونشر مواد مميزة من حيث طبيعة المواضيع المختارة والكتابة بأسلوب الصحافة المحترفة. وقد أضافت «الحال» لعالم الصحافة الورقية حضورًا شهريًا وإنتاجًا عميقًا بنظرة واعية لقضايا الناس وواقع الحياة المعيشة. وبعد إصدارها للعدد مئة، فإن «الحال» بحاجة لأن يتسع حضورها الجغرافي عبر توزيعها ونشرها في مناطق مختلفة تتيح للناس إمكانية الإطلاع عليها بشكل أكبر.

أسامة السلوادي- مصور صحافي

جريدة «الحال» هي إنتاج مميز في عصر تسيطر عليه الصحافة الرقمية والمواقع الإلكترونية، ولكني كمصور، ولأننا نعيش في عصر الصورة بامتياز، فأظن أنه ينقصها إعطاء المزيد من الاهتمام للصورة والتقارير الصورية، فمن متابعتي للجريدة، أعتقد أنها تفتقر لهذا النوع من الأعمال كما باقي الصحافة الفلسطينية للأسف، ولأنها جريدة شهرية، فهي فرصة للعمل على مشاريع مصورة وتغطية فجوة في صحافتنا المحلية في هذا المجال.

رامي سمارة- إعلامي

أقرّ بالتقصير، لأني لا أصنف نفسي ضمن المواظبين على قراءة «الحال»، رغم أنني كنت محظوظًا بتواجدي موظفًا في دائرة الإعلام في جامعة بيرزيت الشقيقة لمعهد الإعلام حين ولدت الفكرة وتخلقت ورأت النور في عددها الأول. وفكرة «الحال» منذ البدايات اتجهت نحو الخروج بجريدة دورية مختلفة في شكلها وطريقة تعاطيها مع المواضيع الإخبارية، متكئة على «عمالقة» العمل الصحافي في الأراضي الفلسطينية، ممن لهم باع طويل في مؤسسات إعلامية عربية وعالمية مرموقة. فبدأت بارتقاء سلم النجاح، ربما لأن القارئ وجد فيها ضالته في كثير من المواضيع والأشكال الصحافية التي تطرقها وتغفلها الصحف الأخرى الفلسطينية، إذ تميزت بقربها من المواطن ودنوها من الشارع. أما الآن وقد غزت الأقلام اليافعة «الحال»، وأصبحت صفحاتها تعج غالبًا بما يُكلّف به الطلبة أو يقترحونه من مواضيع صحافية في متناول أياديهم؛ فلا أدري إن اختلفت «الرؤية» أم أن مشاغل الحياة وعروض العمل المغرية حتّمت على البعض حزم أمتعتهم والرحيل، إلا أن ملامسة هموم ومشاكل ومشاغل المواطن ما زالت سمة سائدة. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن العديد من الزملاء ممن يكتبون أو يبدعون وتعجبني مواضيعهم. يؤخذ على «الحال» شحّ التوزيع في كافة المحافظات وعدم زيادة عدد الصفحات.

نائلة خليل- صحافية وأكاديمية

«الحال» تجربة متميزة في الإعلام الفلسطيني، فقد أثبتت أن سقف الحرية الإعلامية أعلى بكثير مما اعتاده وكرّسه الإعلام التقليدي، وهناك فضاء للانتقاد والبحث عن التقرير الذي يهم الناس ويحاسب المسؤول، فقد رسخت «الحال» هذا التوجه. ومن جهة أخرى، أتاحت «الحال» المجال لأقلام كثيرة واعدة بالكتابة فيها وأقلام أخرى حرمها الإعلام التقليدي والحزبي من التواجد في الساحة الإعلامية لحسابات سياسية وحزبية. أما أين أخفقت؟ فلا أعتبر أن هناك إخفاقًا بمعنى الكلمة، لأن المعادلة هنا معقدة وشائكة ولا يصح أن يلقى لوم تراجع المشهد الإعلامي الفلسطيني على وسيلة إعلامية واحدة.

معز كراجة- صحافي في إذاعة مونت كارلو

«الحال» كانت نافذتنا الوحيدة تقريبًا لننشر من خلالها محاولاتنا الكتابية كطلبة إعلام، حيث أذكر أن أول ما نشرت فيها كان مقالاً بعنوان «نحن بحاجة لمارتن لوثر العرب»، وكان ضمن مساق فن كتابة المقال. أهمية «الحال» تكمن في أنها أولاً توفر الدعم المعنوي لطالب يرى كتابته منشورة وإن كانت ضمن نطاق ضيق نسبيا كالجامعة، ثانيًا، توفير المجال العملي لتطبيق ما يتعلمه الطلبة من فنون كتابية.

ـــــال» فـي عـددها الـمـئـة

ـــــلوب لتطويرها؟ وكيف تنظرون لتجربتها بعد صدور العدد مئة منها؟

محمد العواودة- محرر في وكالة فلسطين 24- خريج بيرزيت

أستطيع أن أقول وبكل ثقة إن «الحال» أعدّتني لخوض غمار سوق الإعلام بعد أن سلحتني بالأدوات اللازمة. جريدة الحال أخذتني من الجو الأكاديمي إلى العملي، ومن خلالها حصلت على جائزة الصحافي صديق الحكم المحلي بعد أن نشرت تحقيقًا عن كراجات الأبنية السكنية في رام الله. باختصار، «الحال» هي حاضنة طالب الإعلام ومن بعدها سوف يدخل سوق الإعلام بكامل مناعته. مع صدور العدد 100 لـ «الحال»، لا بد من «وشوشة» في أذن الجريدة الجميلة، وهي أن صفحات «الحال» لا بد لها من أن تحتضن تحقيقات صحافية بشكل أوسع، ترافقها القصص الصحافية، والتحقيقات (باعتقادي) من أهم الفنون الصحافية وأقواها، وإذا ما استطاع طالب الإعلام أن يتقنها، فإنه سيكون قد أتقن كل الفنون الأخرى. مبارك لـ «الحال»، وللقائمين عليها وللكاتبين فيها.

سمية جميل- موظفة تسويق في مدينة روابي- خريجة بيرزيت

عندما كنت طالبة إعلام، أضاف لي فريقها خبرة متميزة في مهارات صحافية كتابية عدة، كاختيار المواضيع الحساسة التي تلامس المواطن وخاصة الشباب. ربما كانت الحقول التي تغطيها مشابهة لغيرها، ولكن المميز أنها تكتب بأقلام وروح الشباب. وكقارئة لهذه الصحيفة، كانت تستهويني مواضيعها التي تكاد تغطي كافة الاهتمامات أو الحقول السياسية والاقتصادية والاكاديمية وغيرها. أما مقالاتها، فهي كعنقود عنب، مترابطة في فقراتها، تجمع بإبداعها بين جمالية اللغة الأدبية الوصفية وبساطة التعبير. أفتخر كون قلمي شارك صفحاتها، وأتمنى لها التوفيق.

علي ضراغمة- إعلامي

«الحال» صحيفة قدمت فرصة كبيرة للصحافيين الشباب للكتابة بجريدة ورقية. وقد حازت على احترام الجميع من خلال تعدد المواضيع التي طرحت من خلالها. السؤال اليوم: أين نحن من الصحف الورقية؟ أعتقد أن العدد مئة من «الحال» يعطي جميع الصحافيين الذين سطروا أسماءهم من خلالها فرصة للاحتفال. أبهجني هذا الرقم «العدد مئة». كانت لي فرصة الشرف أن أكون ضمن الصحافيين الذين كتبوا في «الحال»، وأعتقد أن عددهم قد تجاوز رقم العدد. وهي صحيفة أصبحت معروفة على مستوى طلاب الصحافة والإعلام بكل الجامعات الفلسطينية. وما زالت الحال تحوز على احترام الجميع رغم تراجع شعبية الصحافة الورقية، ما يعني أن هناك فرصة لمثل هذا النوع من الصحافة للبقاء.

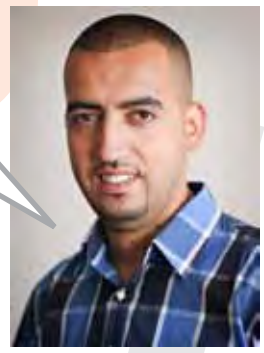

فادي العاروري- مصور وكالة شينخوا الصينية- خريج بيرزيت

كطالب إعلام سابق عاصر جريدة «الحال» وكتب فيها، وكصحافي حالي متابع لأعدادها الصادرة، أرى فيها تجربة فريدة من نوعها وفرصة ذهبية للطلبة لنشر إبداعاتهم وتقاريرهم المميزة بين صفحات الجريدة التي أشرف على متابعة منشوراتها وتحرير أخبارها خيرة من أساتذة الإعلام في الجامعة.

ومن اللافت عند متابعة الجريدة أنها تناقش مواضيع اجتماعية وسياسية وثقافية واقتصادية بطريقة مهنية كبيرة، ومن وجهة نظرة طلبة الإعلام، وهذا يخلق عندهم دافعية وفاعلية كبيرة لممارسة المهنة بقوة وشجاعة. ولعل إنشاء موقع إلكتروني للجريدة بعد اتساع رقعة المطبوعة دليل على اهتمام القائمين عليها بالتطور ومواكبة التكنولوجيا واهتمامات القراء.

منجد أبو شرار- محلل إعلامي في مركز الإعلام الحكومي- خريج بيرزيت

مميزة وجميلة، كحال الخطوات الأولى للطفل، كانت تجربتي في الكتابة مع «الحال». أهم إضافة قدمتها «الحال» أنها ارتقت بفن التقرير الصحافي (الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والخفيف) في الصحافة الفلسطينية المكتوبة، وكثيرًا ما شكلت منصة لعرض إبداعات طلبة الإعلام، وهذه فرصة قليلاً ما تُتاح للصحافيين المبتدئين. جيد جدًا أن يتم تفعيل الموقع الإلكتروني للصحيفة؛ هذا سيمنحها مرونة أكبر في مواكبة التطورات. كل الأمنيات بالتقدم والنجاح لـ «الحال»، عسى الله أن يغير الحال.

وليد نصار- مدير شبكة أجيال الإذاعية

جريدة «الحال» نموذج للجرائد الجريئة في فلسطين. هكذا بدأت واستمرت لفترة تزيد على العامين كذلك، ولكنني انقطعت عن قراءتها بعد ذلك لكثرة اهتمامي بوسائل التكنولوجيا الرقمية، فصرت أتابع ما يصل يدي عبر الهاتف المحمول مثلاً أكثر من قراءة الصحف الورقية، وهذه مشكلتي، ولكنني أصبحت واحدًا من الناس الذين تحولوا مع المتحولين إلى القراءة الرقمية. «الحال» صحيفة ممتازة كما أعرفها. تابعت تحقيقاتها وقصصها الصحافية ومقال بعض الكتاب فيها وأشهرهم «عارف حجاوي». سليطة اللسان لا تأبه بما يقال. ولكنني لاحظت في آخر فترة كنت أتابع فيها «الحال» أنها تراجعت عن جرأتها.

أنصح بعمل تطبيق الكتروني لـ «الحال» على الهواتف الذكية، وعمل قائمة بريدية نشطة بمواد «الحال» على مدار الأسبوع، وتنشيط الجانب الإلكتروني بشكل أنجح من الآن.

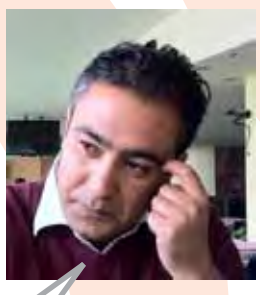

جميل ضبابات- مراسل وكالة «وفا»

منذ أن انطلقت «الحال»، دفعت باتجاه خلق قصص صحافية عميقة. هذا كان واضحًا من طبيعة التغطيات الصحافة المتقدمة، المختلفة عما كانت تبثه وسائل الإعلام الورقية الكلاسيكية الأخرى في الأراضي الفلسطينية. غير مرة، أثارت قصص نشرتها «الحال» جدلاً، ومرات عديدة، كما نعرف، جدلاً أعمق من الجدل المهني، ذهب باتجاه الجدل المجتمعي. كانت «الحال» منذ البداية تجربة جيدة من تجارب إعلام مكتوب أصابته، إلى حد ما، حالة من الاجترار في طبيعة الطرح، هذا من جهة. من جهة أخرى، ربما تراجعت «الحال» قليلاً في فترات زمنية متفاوته، وربما تقدمت، كل ذلك بدا واضحًا من خلال أي المواضيع طرقت. أحيانًا، يمكن القول إننا بحاجة لـ «حال» يومية وليس شهرية. ثمة العديد من الأفكار التي يمكن تطويرها لقصص عميقة شاملة تضاهي القصص التي تنشرها كبريات وكالات الصحافة العالمية. استفادت «الحال» من تجارب عميقة لمدرسي مركز الإعلام في بيرزيت، أعني تحديدًا المدرسين الذي عملوا أصلاً في الصحافة المكتوبة لفترات طويلة، ففرغوا الخبرات المتراكمة في أدمغة طلبة الإعلام؛ كان ذلك واضحًا جدًا في بناء القصص الصحافية. ربما أسأل دائمًا: هل «الحال» أضافت أم لم تضف للصحافيين أنفسهم الذين كتبوا فيها، بعيدًا عما تضيفه للمواطن القارئ. الجواب نعم أضافت. كيف؟ أضافت كونها كرست تجربة جيدة لدى العديد من الخريجين الجدد الذين انطلقوا وطبقوا النهج ذاته في وسائل إعلام أخرى، أو هو ما قد نسميه استنساخ التجربة بغض النظر عن سياسات وسائل الإعلام.

محمد مرار- محرر في وكالة زمن برس- خريج بيرزيت

بالنسبة لي كخريج جديد من كلية الإعلام في جامعة بيرزيت، وكنت من الطلاب الذين يكتبون في «الحال»، فقد كان لها الفضل الأكبر في تعليمي مبادئ وأساليب الكتابة الصحافية، التي أمارسها الآن في عملي الصحافي، وذلك من خلال المتابعة الحثيثة التي كانت تتم لعملنا من قبل الصحافي المشرف الأستاذ صالح مشارقة، وأرى أن «الحال» نجحت في الخروج من هالة اللجوء لكتاب من أجل أسمائهم، لكي يعدو تقريرًا خاصًا بها، وانتقلت للاعتماد بشكل أكبر على الطلاب، وهو ما أحدث ردود فعل إيجابية حول نوعية المواد التي يتم إنتاجها، وكان لي بعض التحفظات على «الحال» كوجود بعض القيود على إعداد تقارير في مواضيع جامعية داخلية، رغم أني أتفهم بعض الظروف، ولكن يجب دائمًا أن تكون صحيفة الحال مثالاً للنزاهة والشفافية الصحافية، التي يجب أن يراها الطلاب في الجامعة قبل الخروج لسوق العمل. أظن أنه ينبغي أن يتطور الأداء وينتقل من نشر قصص وتقارير، إلى نشر تحقيقات بشكل أكبر، والاعتماد على الطلاب في إعدادها، وأعتقد أنه سيكون لذلك صدىً واسعًا.

كشف حساب لـ «الحال» في العدد 100

عبد الباسط خلف

في الأول من شباط 2005، شق أول عدد من «الحال» طريقه، وجاء في افتتاحيته: «اختير للحال هذا الاسم، الذي ليس له لون ولا طعم ولا رائحة، إعلانًا للقطيعة مع نهج العناوين الصارخة، والتباهي بالجراح. أراد لها مؤسسوها أن تكون جريدة التحقيق الجريء الجديد، وسعوا في ذلك، ولكن محرريها انقطعوا دون هذه الغاية. فاختاروا السعي وراء العبارة المقتضبة. ومن حق القارئ علينا -وقد قصرنا في تقديم ما هو جريء وجديد- أن نضع بين يديه حواضر البيت في هيئة موجزة. وأن نعفيه من المقدمات الطويلة».

ومنذ الافتتاحية الأولى، سعت الصحيفة إلى طرق أبواب قضايا سياسية، واقتصادية، واجتماعية، وصارت تتميز بلونها الاجتماعي وقالب قصصها الصحافية الطريفة والسريعة والمرئية أحيانًا، وهو ما جعل الكثير من موادها المكتوبة تذهب إلى وسائل أخرى، تقدمها بقالب تلفزيوني، أو تعيد كتابتها بأسلوب مشابه.

وتكمل «الحال» مئويتها، وجريًا على عادتها، تفتش عن سبل جديدة لتقييم ذاتي، يساعدها على الاستمرار، وترصد ما لها وما عليها، فيما يُشبه «كشف الحساب».

وكما في مناسبات سابقة، كمرور ست سنوات على الانطلاق، أو في محطات إتمام العام الرابع، حينها رصدت آراء المؤسسين للصحيفة، توجهنا إلى نقاد وإعلاميين، وقراء، لنبحث في سؤال التقييم الذاتي.

يوسف الشايب- صحافي: لم تعد «الحال» الجريدة التي تجاوزت الخطوط الحمراء، وشكلت حالة منذ انطلاقتها. لأنها قررت الابتعاد قدر الإمكان عن كتابات المحترفين وتشجيع الخريجين الجدد على الانخراط في المهنة. وباعتقادي هذه مهمة مختلفة تمامًا عما كانت عليه، لكن لم تعد الصحيفة تجذبني كما فعلت، عندما كانت حافلة بالأسماء المخضرمة. وأرى أن إتاحة المجال أمام الخريجين الجدد ميزة إيجابية لتعريف الناس بهم، لكن لو كان هذا خط «الحال» من البداية، لتقبل جمهورها الأمر بود وتشجيع.

خالد مفلح- إعلامي: نجحت «الحال» في مواقع عديدة، وحققت الكثير من خلال موادها وكتابها، لكنها ما زالت بحاجة للمزيد حتى تصبح مصدرًا معتمدًا لدى الجهات المسؤولة. وربما يجب عليها أن تطرق بابًا آخر في تناول موضوعاتها، يكون مُشرعا على كل شيء. ولم أطالع فيها تحقيقًا غيّر حالة ما في بلدنا.

علي موسى- باحث

الصحيفة نجحت في الأعمدة والزوايا الثابتة، أما التحقيقات الصحافية والتقارير، فلم ترتق بعد إلى مستوى يشكل بديلاً عن السائد في الإعلام المحلي. وهي بحاجة إلى استقصاء جدي يُسهم في تشكيل الرأي العام ويوجهه نحو التغيير الاجتماعي والسياسي.

حسن الرجوب- صحافي

كنت أحد كتّاب «الحال»، لكن أعتقد أنّ تراجعًا أكيدًا طرأ على مستواها المهني، بعدما جرى استبعاد الكثير من الكتّاب. ففي الماضي كانت صحيفة تجمع نخبة الإعلاميين في البلد، أمّا الآن، فأعتقد أنّها تراجعت في هذه الناحية على وجه الخصوص. لكن في الفترة الأخيرة، لاحظت أن الأسماء تغيرت، وصارت منبرًا لطلاب الإعلام بالجامعة. وبصراحة، ثمة فرق بين المواضيع والأفكار المطروحة مؤخّرا والأخرى السابقة، ورغم ذلك أرى أن «الحال» هي الأولى اجتماعيًا في الصحافة الفلسطينية. وكنت أقرأها حرفًا حرفًا.

بشار دراغمة- مراسل «الحياة الجديدة» في نابلس: «الحال» تحاول خلق إعلام مهني، وهي بالأساس مطبوعة تصدر عن جهة مهنية، وتُشرف عليها إدارة تعلم الأخلاقيات الإعلامية، بالتالي تلمس فيها كمًا من الموضوعية والمهنية. كما تتميز بطرقها دائمًا لجدار الخزان في الكثير من المواضيع التي لا تعالجها وسائل إعلام أخرى. وأعجب بتحرير الصحيفة وطريقة معالجتها للقضايا المختلفة، وبالفعل ربما تعكس حال المجتمع. لكن تبقى المشكلة أن وصولها إلى المواطن ربما يكون محدودًا، ويفترض أن تُطور الصحيفة من آليات توزيعها.

دنيا الأمل حسونة- إعلامية: «الحال» تصلني عبر البريد الإلكتروني، ولم أرها ورقًا منذ مدة، ولا أتابعها بشكل دائم، بسبب تفضيلها للمطبوع على الإلكتروني. «الحال» بحاجة إلى تجديد، وأن تُدقق فيما يصلها من مساهمات من غزة، وعليها توسيع قاعدة مشاركة الصحافيات، وتحتاج إلى تجديد في موادها بطريقة تخرج عن الكلاسيكية.

موت فلسطيني في البحر وعلى تخوم المخيمات

ماذا يمكن أن نقدم لأهالينا اللاجئين والمشردين في سوريا؟

آمال أحمد*

يبتلعهم البحر في قوارب هجرة غير شرعية. يصيبهم رصاص خفر السواحل العربية والأوروبية. يقتلون في مذابح على تخوم مخيم اليرموك. تصيبهم المجاعة في مخيم خان الشيخ. يفقدون سبل الحياة في مخيم درعا. فمنذ انطلاق الثورة السورية، يعيش أكثر من نصف مليون لاجئ فلسطيني ويلات الحرب وأزماتها، وحتى عندما يتركون مخيمات سوريا ويلجأون إلى أي بلد، يتعرضون للمهانة والإهانة والتهديد.

الفلسطينيون يتحدثون عن تقصير منظمة التحرير وعدم فاعلية السلطة الوطنية وتراجع خدمات الأونروا، ووسط كل ذلك، يتواصل القتل والتشريد والتجويع بحقهم. «الحال» تطرح هنا السؤال وتحاول تفريغ إجابات لعلها تكون آلية تعمل عليها كل الجهات الفلسطينية لحماية أهلنا في سوريا من الويلات: ماذا يمكن أن نقدم لأهالينا اللاجئين والمشردين في سوريا؟

* طالبة في دائرة الإعلام بجامعة بيرزيت

أمير العواجا- طالب قانون: مساعدة اللاجئين الفلسطينيين في سوريا مسؤولية جماعية. وأرى أن القسم الأكبر من المسؤولية يقع على عاتق منظمة التحرير الفلسطينية، كونها ممثلة الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، وأعتقد أن الخطأ الذي ارتكبته منظمة التحرير في التعامل مع لاجئي سوريا هو عدم التنسيق مع القيادة الفلسطينية الممثلة هناك. ويمكن تقديم المساعدات الإنسانية عن طريق المؤسسات الدولية والتنسيق مع المنظمة والقيادة الفلسطينية في سوريا.

نائل حلبي- طالب علم اجتماع: أنظر إلى المعركة في سوريا على أنها معركة فكر قومي عربي، وعلى اللاجئين الفلسطينيين في سوريا الصمود والتواجد على الأرض السورية، إن أمكن. على أن الحل الإستراتيجي للاجئين هو العودة إلى فلسطين، ولكن في الوقت الراهن، عليهم البقاء في المخيمات ودعم النظام السوري، لأن المخيمات الفلسطينية في سوريا معلم من معالم القضية الفلسطينية، حيث إن وجودها في سوريا يعكس قضية اللاجئين والمشردين، وبذلك، فإنه من المهم جدا بقاؤهم ودفاعهم عن الفكر القومي والوطني، الذي يتمثل في النظام السوري.

قصي العيساوي- علوم سياسية: يمكن مساعدة اللاجئين عن طريق طلب الرئيس أبو مازن من المنظمات الدولية التدخل، وأن تقوم منظمة التحرير، بالتنسيق مع الفصائل الفلسطينية المتواجدة في سوريا، كالجبهة الشعبية- القيادة العامة، وممثلي التنظيمات الفلسطينية، بالإضافة إلى تقديم طلب رسمي للدول العربية لفتح حدودها للاجئين الخارجين من سوريا ومحاولة تقديم المساعدات الإنسانية عن طريق النظام السوري نفسه.

وسام أبو غربية- إدارة فنادق: يجب على السلطة والحكومة الفلسطينية العمل على تأمين الحماية لجميع اللاجئين الفلسطينيين في سوريا، والعمل على إخراجهم وتأمين مساكن إنسانية آمنة، ومحاولة إعادتهم إلى أرض الوطن بحجة الوضع القائم في سوريا، وهنا يأتي دور المجتمع الفلسطيني والشعب، من خلال مساعدة اللاجئين ماديًا ومعنويًا من خلال المساعدات المادية والمعنوية والوقفات الاحتجاجية والمسيرات بشكل دوري.

إياس جابر- وزاة الإعلام: نستطيع حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين في سوريا من خلال زيادة تدخل السلطة الفلسطينية في هذا الشأن، باعتبار أن قضية اللاجئين قضية أساسية ومحورية في الصراع مع الاحتلال. والتدخل لا يكون فقط بعقد اجتماع بين الرئيس الأسد وممثل الرئيس محمود عباس، وإنما بتقديم المساعدات المادية والمعنوية لهم من خلال التبرع بالأموال لصالح اللاجئين بشكل عام والمتضررين منهم بشكل خاص، وتقديم منح دراسية لطلاب الجامعات، وبناء المستشفيات والمدارس، وتحسين سبل معيشتهم بشكل عام، وهذا يتم بالتنسيق مع الجانب السوري.

يحيى حبايب- شبكة أجيال الاذاعية: على الصعيد الشعبي، يجب أن تكون هناك حملات لجمع التبرعات العينية أو المالية، وكذلك المسيرات والاعتصام، للضغط على كافة الجهات الدولية ومؤسسات حقوق الإنسان للتدخل في إنقاذ حياة اللاجئين الفلسطينيين، ووضع حد للمجازر التي ترتكب بحقهم، وعدم محاولة إشراكهم في الأحداث الدموية التي تحدث في سوريا. أما على الصعيد الرسمي، فيجب على القيادة الفلسطينية ان تجري، على الأقل، اتصالاتها مع القيادة السورية ومنظمات حقوق الإنسان للتدخل فيما يحدث للاجئين، ودعمهم في المخيمات وفي أي منطقة خرجوا إليها.

عمرو بعيرات- طالب صحافة وإعلام: اعتقد أن مخيم اليرموك للاجئين الفلسطينيين منطقة حساسة في العاصمة السورية دمشق، وبالتالي، فعلى الفلسطينيين أن يكونوا عنصرًا ضاغطًا على أطراف الصراع للتعامل مع الأزمة السورية بشكل عام، وقضية اللاجئين الفلسطينين بشكل خاص، لا سيما بعد تحول الحرب السورية إلى حرب أهلية، وبالتالي، فأي حل للأزمة السورية يساهم في حل قضية اللاجئين. وأرى أن أكثر شيء يمكن المساهمة فيه لمساعدة اللاجئين هو المساعدات الإنسانية عن طريق الممثلين الفلسطينيين الرسميين في سوريا. وعلى الحكومة السورية دعم المخيمات الفلسطينية باعتبارها إحدى شرائح المجتمع.

اللاجئون في سوريا.. الهروب بقوارب الموت بحثًا عن الحياة

دمشق- أوس داوود يعقوب

«إخوتي الثلاثة غرقوا في البحر المتوسّط اليوم مع عشرات السوريين والفلسطينيين، وظلّوا خمسَ ساعات في عرض البحر. أخي مهند ظلّ مفقودًا حتّى الصباح، ووجِدَ حيًا في النهاية..». هذا ما قاله الشاعر الشاب رائد وحش (ابن مخيم جرمانا)، على جدار صفحته في فيسبوك. وتابع رائد: «عشرات الأطفال ماتوا، المهربون سرقوا الغرقى، وهجموا على الأحياء بالسكاكين.. جميع الناجين الآن لدى الأمن المصري، وسيتم تحويلهم إلى النيابة العامة، وربما يتم إرجاعهم إلى سوريا..». كلمات نازفة تختصر اليوم معاناة اللاجئ الفلسطيني السوري.

يومًا بعد يوم، تزداد ويلات اللاجئين الفلسطينيين السوريين، الذين ما زالوا في سوريا جراء استعار نيران الأزمة المشتعلة منذ قرابة العامين ونصف العام، تلك النيران التي حصدت حتى اليوم قرابة مئة وعشرين ألف قتيل سوري، من بينهم حوالي ألفي فلسطيني سوري. ما اضطر عشرات آلاف الفلسطينيين للهرب من جحيم الواقع السوري. وأمام صد أبواب الأشقاء العرب بوجوههم، فما كان من مفر أمامهم سوى اللجوء إلى البلدان الأوروبية، التي لم ترحب بهم عبر سفاراتها، فكان السبيل الوحيد أمامهم الهجرة غير الشرعية، عبر ركوب «قوارب الموت» التي باتت تجارتها تزدهر من عدة مدن عربية، كان أشهرها مدينة الإسكندرية.

ويصعب تقديم صورة حقيقية لحجم المعاناة والألم التي يعيشها اللاجئ الفلسطيني السوري، في رحلته عبر القوارب والسفن للوصول إلى أوروبا عن طريق البحر، بعد أن تخلت عنهم المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، ونتيجة لسوء معاملة الأنظمة العربية التي تنطلق منها تلك القوارب، التي لم تعمل منذ أول رحلة موت في البحار على وضع خطط لمواجهة هذا المصير المأساوي. وفي ظل المواقف الرسمية التي لم تجد إلا أصوات الندب وإعلاء صوت الفجيعة وإلقاء المسؤولية هنا وهناك، فلا حلول أما الناس الذين يموتون غرقًا كل يوم.

وقد تناقلت وسائل الإعلام المرئية العربية والغربية، وكذلك صفحات مواقع التواصل الاجتماعية «فيسبوك» و«تويتر» و«انستغرام»، في مؤخرًا صورًا وقصصًا لوقائع مؤلمة من رحلات الموت غرقًا، أبطالها من الأطفال والنساء والشباب والرجال والمسنين، وأحيانًا كثيرة عائلات بأكملها. ولعل حادثة غرق أكثر من ثلاثمائة شخص في رحلة واحدة -منتصف الشهر الماضي- هي أكثر الوقائع إيلامًا.

«وثائق سفر» لا مكان لها تحت شمس العرب

لم يكن خروج اللاجئين الفلسطينيين من المخيمات والتجمعات الفلسطينية في سوريا «اليرموك والحسينية والسبينة والسيدة زينب وخان الشيح وحندرات ودرعا والرمل والعائدين والنيرب» في مدن دمشق وحلب وحمص ودرعا، بالأمر الهين أو المستحب، غير أن ازدياد عدد الشهداء في صفوفهم والجرحى والمعتقلين، كان الدافع الرئيس للنزوح من تجمعاتهم باتجاه الأردن ولبنان وتركيا ومصر، إلا أن الواقع الجديد الذي فاجأهم من قسوة العيش وحرمانهم من أبسط الحقوق في الإقامة والتنقل في هذه البلاد الشقيقة والصديقة، حال دون إمكانية البقاء على قيد الحياة بكرامة، فكان اللجوء لركوب البحر لمن استطاع إليه سبيلا، فالمبلغ المطلوب للشخص الواحد تراوح ما بين 3000 و5000 دولار، هو الحل في محاولة للخلاص من واقع لا مكان فيه لحملة (وثائق السفر) تحت الشمس العربية!

تـوزع اللاجئون الفلسطينيون من سوريا إلـى مصر –وكذلك السوريون- على المدن الرئيسية كالقاهرة والفيوم والمنصورة ومطروح والإسكندرية، وكانت الأخيرة تحديدًا «مربط خيل الفلسطينيين والسوريين» من الذين قرروا ركوب «قوارب الموت» وسيلة للخلاص من أزماتهم المتلاحقة، ومن شتى أنواع القهر والحرمان والذل والمهانة والجوع والترحيل والسجن، غير مكترثين من النتائج الوخيمة لهذه الرحلات غير الشرعية، سواء كانت الاعتقال أو الترحيل أو الموت برصاص جيوش الثورات العربية، أو الموت غرقًا.

عذابات ومعاناة الفارين من حمامات الدم

مع تكاثر التواجد الفلسطيني بمصر ونجاح الرحلات الأولى باتجاه إيطاليا، بدأت تكثر تجمعات الفلسطينيين والسوريين في الإسكندرية، وأخذت مجموعات من البحارة المصريين على عاتقها مهمة تنظيم هذه الرحلات، ووجد المرتزقة واللصوص وقراصنة البحر ضالتهم في تلك المجموعات المكلومة، فبدأت مرحلة جديدة من العذابات والموت بأكثر من طريقة، فمن لم يمت غرقًا بالبحر، مات كمدًا وحسرة جراء ما يتعرض له من نصب واحتيال. ووجد اللاجئون الفلسطينيون والسوريون أنفسهم أمام شبكات وعصابات منظمة شغلها الشاغل سلب هؤلاء أموالهم والمتاجرة بأرواحهم من أجل حفنة دولارات، وقد سجلت الأشهر الأخيرة عمليات نصب طالت أكثر من ألف وخمسمائة فلسطيني في الإسكندرية وحدها. وقد وصل الأمر ببعض القراصنة حد القتل ورمي الناس أحياء في عرض البحر للتخلص منهم بعد نهب أموالهم.

أما من يصل من اللاجئين للبر الايطالي بعد رحلة ملؤها المخاطر، تستمر أكثر من عشرة أيام، فإنه يعيش فصولاً قاسية في كثير من الأحيان، مع السلطات الايطالية التي تقوم باعتقالهم وزجهم بمعسكرات لجوء جهزت خصيصًا للقادمين الجدد. وبعد رحلة المعاناة هذه يحاول اللاجئون مغادرة الأراضي الايطالية نحو هولندا أو ألمانيا، ومن هناك إلى الدنمارك أو النرويج أو السويد، التي كان لها نصيب الأسد من هؤلاء المهاجرين.

ومن المؤسف القول إنه مع تصاعد وتيرة الأحداث الدامية في سوريا، ستبقى قوارب الفلسطينيين الفارين من سوريا تتواصل، مشكلة وصمة عار على جبين القومية العربية، فما مرَّ ويمرُّ به اللاجئون الفلسطينيون من عذابات، سببه استبداد الأنظمة العربية المتخاذلة، وتعامل الأشقاء العرب مع أبناء الشعب الفلسطيني من اللاجئين بتمييز ودونية تطال أبسط حقوقهم المشروعة من أجل حياة كريمة لائقة.

هل فشل إعلامنا في مواكبة «مذبحة المركبين»؟

عبد الباسط خلف

حمل الثالث والحادي عشر من تشرين الأول الماضي، مأساة جديدة لشعبنا، دارت فصولها في عُرض البحر. وظلت حكاية غرق مئات الضحايا من أبناء شعبنا اللاجئين والسوريين الهاربين من الموت غائبة، ولم تحظَ بتغطية إعلامية توازي حجمها وفظاعتها. تتبع «الحال» هذا المشهد، وترصد تفاعلات وسائل الإعلام مع «المجزرة»، وتستطلع آراء إعلاميين وباحثين حول الأداء الذي رافقها.

قتلى أم ضحايا أم شهداء؟

«عشرات القتلى من اللاجئين الفلسطينيين في غرق مركب قرب السواحل الليبية»، كان هذا العنوان الأولى لوكالة أنباء فلسطينية، في نقل أخبار ما حدث، قبل أن تُعدلّه، بفعل تعليقات عبر مواقع التواصل الاجتماعي، واستخدمت هذه المرة اصطلاح «ضحايا». فيما اختارت مواقع أخرى القول في سردها: «لقي عشرات اللاجئين الفلسطينيين مصرعهم، فيما فقد عشرات آخرون. وتحدثت مصادر إعلامية عن أن محركات المركب توقفت قبل أن يغرق، وأنه تم إنقاذ حوالي 70 فلسطينيًا.. فيما كان المركب يقل 375 مهاجرًا». بينما استعملت مواقع أخرى كلمة «فاجعة»، وندر استخدام كلمة «شهيد» إلا في بعض المواقع الإلكترونية.

وباستثناء بضعة بيانات ومواقف رسمية لوزارتي الشؤون الخارجية والإعلام، وتصريحات لدائرة شؤون اللاجئين، تكاد تكون ردود الفعل الإعلامية فاترة أو متأخرة. ولم تتحمس وسائل الإعلام كثيرًا لنقل مراسم دفن ضحايا السفينتين بإيطاليا، هذا كله قياسًا بإفراطها في التعاطي مع أحداث أخرى ربما تقل أولويتها كحمى الرياضة العالمية، والأخبار الفنية، وشؤون اعتصام «رابعة»، وغيرها.

374 رقمًا!

وحتى وقت قصير، لم تقدم وسائل الإعلام رقمًا دقيقًا لعدد الغرقى، الذين أكدت منظمات حقوقية أوروبية أنهم 374 دفنوا في مقابر مختلفة. وغابت أنسنة رواية موتهم، وكيف تم الاحتفاظ بأجسادهم عدة أيام. في وقت ترددت الحكومة الإيطالية في إقامة جنازة رسمية، وجرى في النهاية دفنهم دون طقوس (كما قالت الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان)، التي لفتت إلى أنها قدمت احتجاجًا مع أقارب الضحايا، على طريقة الدفن وطالبوا بإعادتها.

وبعيدًا عن التجني على أي وسيلة، أخفق إعلامنا في منح المذبحتين المساحة التي تستحقانها. كمثال، لم نمنح حقيقة أن جميع الضحايا مجهولو الهوية، وتم ترقيم التوابيت ووضعت صورة للجثة معها؛ المساحة التي تستحقها. مع أننا نخوض معركة» شهداء الأرقام» مع الاحتلال منذ عقود! ولم تُكلف وسائل الإعلام نفسها عناء توثيق روايات شهود عيان.

إعلام ناقل

يرى الصحافي محمود حريبات أن الإعلام الفلسطيني ينقل ولا يُؤثر، وقد يكون السبب يعود إلى الصحافيين أنفسهم، وسياستهم التحريرية التي لا يكون فيها خطوط واضحة وعريضة لكيفية النقل، ولا توفر ميزانية للسبق الصحافي أو البحث، أو حتى لا تستطيع أن تُصدر أخبارًا ساخنة تفقد علاقاتها ببعض رموز السيادية في البلد. ويقول: أزمة الإعلام -في هذه المذبحة وغيرها- تتعمق بفعل شح التصريحات من المسؤولين والسياسيين والقادة لوسائل الإعلام المحلية، مقابل توافرها للصحافة الإسرائيلية والأجنبية. أما الاعلام الجديد أو «إعلام اللايكات»، فيحاول الحصول على عدد كبير من الزيارات، وهذا يدمر البيت الإعلامي.

«سلاح»!

ويؤكد رئيس الاتحاد الدولي للإعلام الإلكتروني وسفير النوايا الحسنة لمنظمة الأمم المتحدة للسلام العالمي، الفلسطيني فتحي الناطور، إنه لم يبق لنا أي سلاح نقاتل به إلا الإعلام. والمشكلة الكبرى أن هذه الوسيلة المتاحة لا نستطيع من خلالها اختراق «جدران الهلامية»، التي نحسب أنها حصينة. للأسف إعلامنا يحاكي نفسه، ولا يخرج عن أسوار منطقة (أ)، وكأن قدرنا أن نكون محاصرين، وأن نرضى بما كتبه علينا غيرنا. إن إدارة الأزمة، وكما حدث في محنة السفينتين، بحاجة لتجنيد إعلاميين محترفين واختيارهم، والاهتمام بهم، وبناء علاقة ثقة واحترام وتعاون معهم، للإبداع، وأن تكون هذه علاقة دائمة، وليست موسمية، وبوسع هؤلاء أن يكونوا جنودًا، لنقل ما يجري حول العالم ويخصنا.

ويؤكد الإعلامي محمد قبلان، إننا فشلنا خلال كارثة البحر، وإن أردنا النجاح في نقل قضايانا، والتأثير في الرأي العام، نحتاج لمجهود كبير، وعلى الأقل، يتوجب على سفاراتنا، وإذاعتنا وتلفزيوننا الرسميين، أن يكونا في مكان المذبحة.

واستنادًا إلى الكاتب وسيم دويكات، فإن على الاعلام أن ينتقل من نقل الخبر والتعليق عليه، كما لو كان إعلامًا يعيش في كوالالمبور، لا تعنيه أحداث فلسطين. ويجب أن ينتقل إلى مرحلة الحشد ضد الصمت والاستغلال والفساد.

خارج التغطية

وتقول الباحثة دعاء وصفي البياتنة: قرأت عن المذبحتين، ولم أصدق كيف تحول موتنا إلى عادي، وبات إعلامنا خارج التغطية، ولا أدري ماذا أقول هل هو فساد، أو تعتيم متعمد، أو أشياء لم نعد نفهمها؟

أما دارسة الإعلام بجامعة بيرزيت أمل نعيمي، فتقول: عندما تصبح الأخبار المتعقلة باللاجئين الفلسطينيين في مختلف دول العالم تصنف في زاوية «عربي ودولي»، لدى معظم الوكالات المحلية، نستطيع حينها أن نستخرج الجواب من أداء إعلامنا بتغطيته لمجزرتي السفينتين، أو غيرها من سقوط عشرات اللاجئين يوميًا في مخيمات سوريا. ولا يكفينا فقط أن نتناقل خبر سقوط الفلسطينيين غدرًا في سفينة اخترقتها الرصاصات والتهمها البحر، فهذه قضية شتات.

نسخ ولصق!

وتعتقد الإذاعية نجوان الحمدان، أن إعلامنا يمكن أن ينجح في الكثير من الأمور والقضايا، ويستطيع إيصال رسالته للعالم إن أراد، وكانت لديه العزيمة والتنسيق والتعاون بشكل مهني لائق، يضمن توحيد الصف.

وتضيف: إعلامنا في الوقت الراهن لا يريد أن يكون مؤثرًا، ويعيش عصر «النسخ» و«اللصق». وكلنا يتحمل مسؤولية الفشل المتكرر؛ بسبب عدم التنسيق، والخلل بالإدارات، والأشخاص، وانتظار النتائج دون تعب.

د. عرامين: 45 ٪ من مؤسساتنا لا تتوفر فيها بيئة آمنة لحفظ أرشيفنا الوطني

نورا أبو ماضي*

تتعرض الوثائق والأرشيفات الفلسطينية لمخاطر عدة تهددها، منها مخاطر بشرية ناجمة عن الممارسات الخاطئة في عملية حفظ الأرشيف، وعدم تطبيق الإجراءات الوقائية اللازمة من جهة، وما يلحق بها من أضرار وكوارث خلال الاجتياحات العسكرية الإسرائيلية لمؤسسات السلطة الوطنية من جهة أخرى.

«الحال» التقت مؤسس ورئيس الأرشيف الفلسطيني د. محمد بحيص عرامين للتعرف على إجراءات الأمن والسرية والحفظ المتبعة في المؤسسات الرسمية الفلسطينية¬، والوقوف على أهم الأضرار التي لحقت بالوثيقة الفلسطينية التي تمثل ذاكرة الشعب وتراثه وحضارته وهويته القومية.

وردًا على سؤالنا عن بيئة الحفظ في المؤسسات الرسمية إذا ما كانت تعاني من مواطن ضعف، أجاب د. عرامين بأنه بناء على مسح ميداني قام به الأرشيف الفلسطيني شمل 92 وزارة ومؤسسة ودائـرة وهيئة ومركزًا في كل من الضفة وقطاع غزة من أصل 114 مؤسسة حكومية، للتوصل إلى نتائج متعلقة بالإجراءات المادية للأرشفة، من حيث أماكن التخزين والحفظ والمعدات، تبين أن 45% من المؤسسات الرسمية الفلسطينية لا تتوفر فيها ظروف حفظ مناسبة للأرشيفات، و31% فقط لديها أجهزة إطفاء حريق، و9% فقط من مجموع المؤسسات تمتلك أجهزة إنذار مبكر لمنع السرقات أو الدخول غير المسموح به إلى خزائن الوثائق والسجلات والمخطوطات، و25% فقط منها تمتلك أجهزة تكييف، و2% لديها أجهزة لقياس الحرارة والرطوبة في أماكن تخزين الوثائق، و78% من المؤسسات تعاني من ضعف التجهيزات اللازمة لإنجاز العمل الأرشيفي ومواكبة التطورات التكنولوجية السريعة، إلى جانب فقر معظم أقسام ودوائر الأرشيف في المؤسسات الحكومية لأجهزة التخزين وحفظ المعلومات الحديثة وتدني نسبة المؤسسات التي تستخدم الملفات، علاوة على إحجام المؤسسات الرسمية عن تخصيص موازنات معينة لتطوير العمل الأرشيفي وحفظ الذاكرة التاريخية والإدارية وفق المعايير العالمية المطبقة في أرشيفات ودور السجلات في الدول المتقدمة، بالإضافة إلى العدد الضئيل للمتخصصين في هذا المجال الحيوي والمهم.

وعن الدوافع والآليات الإسرائيلية التي اتبعتها دولة الاحتلال للسيطرة على أو تضييع الأرشيف الفلسطيني، يستأنف د. عرامين حديثه ليقول إن المصادر والمعلومات المتوفرة عن عامي 1948 و1949 تفيد بأن الإسرائيليين جمعوا ما تبقى من وثائق وسجلات من المؤسسات الانتدابية، كما نهبوا ما تبقى من مقتنيات المكتبات والبيوت العربية التي تم احتلالها، خاصة في القدس الغربية المحتلة وذلك بإشراف الجامعة العبرية، من مخطوطات وكتب بلغ عددها حوالي 30 ألف كتاب ومخطوط، أودعت جميعها في «بيت الكتب الوطني». أما في حرب عام 1967، حين سقطت بقية فلسطين فريسة للهيمنة الصهيونية، فقد عمدت سلطات الاحتلال، ومن خلال سلاح الهندسة، إلى تدمير حي المغاربة في القدس بهدف توسيع ساحة البراق الشريف، ولتحقيق هذا الغرض، عمدوا إلى تشريد سكانه العرب الذين كانوا قد قدموا مع قوات صلاح الدين الأيوبي لتحرير القدس من قبضة الصليبيين، وفضلوا البقاء والمجاورة في أكناف المسجد الأقصى على العودة إلى ديارهم، ورافقت ذلك سيطرة الاحتلال على عدد من المواقع التاريخية الملاصقة للمسجد الأقصى بما في ذلك مفاتيح الباب المفضي إلى باحاته من الجهة الغربية والمعروف بباب المغاربة.

لم يتوقف الاحتلال يومًا عن محاولة الاستيلاء على المقتنيات الثقافية للمكتبات في القدس وبخاصة المخطوطات والوثائق التاريخية، بما في ذلك سجلات المحاكم الشرعية التي جرى الاعتداء عليها أكثر من مرة. وقد قدر الباحث فؤاد عبيد عدد المخطوطات في مكتبات القدس وحدها -المكتبات الخاصة والعائلية- بحوالي 8912 مخطوطًا منها 5194 بحالة جيدة و1430 بحالة متوسطة و2288 تعاني من عيوب كثيرة وتحتاج إلى ترميم.

وعن دور مؤسسة الأرشيف الآن في الحماية والأرشفة والتوثيق، قال د. عرامين: كان لنشر تقرير تفصيلي حول التعديات الإسرائيلية على أرشيفات المؤسسات الفلسطينية أعده الأرشيف الفلسطيني، الأثر البالغ في إيصال الصوت الفلسطيني إلى المؤسسات الدولية التي تعنى بالحفاظ على ذاكرة الشعوب والأمم، ما قاد إلى عقد لقاءات رسمية بإشراف المجلس الدولي للأرشيف، وأدى إلى تعهد الحكومة الإسرائيلية بإعادة الوثائق والسجلات الفلسطينية المصادرة وفتح بعض المؤسسات والمراكز المغلقة وذلك من خلال تشكيل لجنة دولية عرفت باسم لجنة الأرشيفات المنقولة «أي المنهوبة من قبل الدول الاستعمارية»، غير أن أحداث غزة وتوقف المفاوضات بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي قد أديا إلى تجميد عمل تلك اللجنة.

وينتقد عرامين عدم اعتمام الجهات الفلسطينية الأرشيف الوطني ويطالب بالمزيد من الاهتمام، ويقول: للحقيقة، فإن الأضرار الناجمة عن إهمال الحكومات الفلسطينية المتعاقبة للمادة الأرشيفية يمكن التغلب عليها إذا ما خلصت النوايا، ومن خلال إستراتيجية لحفظ المعلومات واضحة الملامح وممكنة التطبيق، أما التعديات والانتهاكات المتتالية من قبل الاحتلال الإسرائيلي، فإن جهودًا عربية ودولية يجب اتخاذها لوضع حد نهائي لاستباحة ذاكرة الشعب الفلسطيني التاريخية والإدارية.

رئيس الأرشيف الفلسطيني د. محمد بحيص عرامين.

* طالبة في دائرة الإعلام بجامعة بيرزيت

بيت أولا بلا ماء من الشتاء إلى الشتاء.. وبزنس الصهاريج في «العلالي»

مالك أبو عريش*

بالرغم من أن تعداد سكان بلدة بيت أولا، شمال غرب الخليل، يتجاوز خمسة عشر ألفًا، إلا أنها مثلها مثل قرى فلسطينية كثيرة تعاني من انقطاعٍ متواصل لمصادر المياه التي تضخ فيها شريان الحياة، فيعاني سكان المنطقة قبل الحصول على مشرب لهم ولمواشيهم ولسقاية زرعهم.

المواطن ضياء العملة اشتكى من استمرار انقطاع المياه في منطقتهم، ونـوه إلى خطورة الأمر، قائلاً: «مياه البلدية تنقطع من الشتاء حتى الشتاء التالي، تُقطع في شهر آذار وتعود مرة أخرى في شهر كانون الأول، فنلجأ لاستعمال البئر التي لا نضمن نظافتها بشكل كامل، وأحيانًا كثيرة نضطر لشراء صهاريج المياه».

وأضاف العملة أن الكثيرين ممن يتاجرون بالمياه يستغلون الوضع القائم، ويرفعون سعر المتر الواحد من المياه إلى عشرين شيقلاً، مقابل خمسة شواقل لنفس الكمية من البلدية.

ومرة أخرى، تقف الطبيعة ضد أهلها، يقول العملة: «بيت أولا منطقة جبلية، والمناطق المرتفعة تعاني أكثر منا للحصول على المياه، أستطيع ذكر الكثير من أسماء العائلات التي تعاني من هذه المشكلة، المشكلة عامة وليست مشكلتنا وحدنا».

أما الصحافي مهند العدم فيقول: «تصلنا الكثير من الشكاوى عن انقطاع المياه في البلدة، نسبة كبيرة من سكان البلدة تنقطع المياه عندهم لأيام متواصلة، تفصل بينها ساعة أو ساعتان، لتعود وتكمل انقطاعها لأيامٍ أو أسابيع.

وعن تفاصيل هذه المشكلة قال: «هناك هدر للمياه في بعض المناطق، ولكن لا يمكننا أن ننكر أن المنطقة بحاجة لكميات كبيرة من المياه من أجل الأراضي الخضراء التي تحتاج المياه بشكل متواصل، وكذلك فإن من حق السكان أن تصلهم المياه بشكل دائم من أجل الشرب وأشياء أخرى تستخدم فيها المياه».

وأضاف: «أتابع بشكل خاص التقارير الصحافية الصادرة من بيت أولا، وألاحظ دائمًا وجود مشكلة في قطاع المياه، فبالرغم من وجود عدة آبار للمياه في البلدة مثل بئر القوس، إلا أنها لا تكفي للسكان لبعدها عن مركز البلدة ولعدد السكان الكبير، الذي يقلل من حصة الفرد الواحد من المياه».

ولأجل ذلك كله، توجهنا بالسؤال إلى رئيس بلدية بيت أولا محمد عبد الرحيم العملة عن أسباب هذه المشكلة، فقال: «المشكلة هي من أكبر المشاكل في المحافظة كلها، وليست مشكلة بيت أولا وحدها، من المفترض أن يصلنا من سلطة المياه ما يقارب خمسةً وثلاثين ألف لتر في الوقت الذي لا يصل فيه سوى أربعة وعشرين ألفًا، وعندما نسأل سلطة المياه عن ذلك يبررون بأن ذلك ما يصلهم من إسرائيل.

إذًا، ما دامت مشكلة انقطاع المياه بشكل متواصل قائمة، فكيف سيتم التعامل معها، وما هي الحلول العملية المقترحة لحلها، على هذين السؤالين أجاب رئيس البلدية قائلاً: «لقد تواصلنا مع سلطة المياه، وبعثوا لنا مهندسًا أطلعناه على تفاصيل المشكلة، سيعمل هذا المهندس على إمداد البلدة بخط مياه سُمكه اثنا عشر إنشًا، على أمل أن يساهم ذلك بحل المشكلة».

وأكـد أن البلدية ستحاول من خلال عدة طرق أن يقللوا من أثر هذه المشكلة ومشاكل أخرى على السكان، مثل الشوارع والمراكز المجتمعية والمدارس، مؤكدًا حرص البلدية على خدمة السكان في كل الأوقات والمجالات.

مهند العدم.

ضياء العملة.

رئيس بلدية بيت أولا محمد العملة.

* طالب في دائرة الإعلام بجامعة بيرزيت

ما مصير الأرصدة غير المطالب بها في البنوك؟

هيثم الشريف

تنشر الصحف أحيانًا إعلانات لبنوك على صفحات كاملة تطلب فيها من «عملاء» مراجعتها. وهؤلاء العملاء هم أصحاب أرصدة غير مطالب بها.

«الحال» حاولت التعرف على ماهية هذه الحسابات، فالتقت سلطة النقد ومواطنين معنيين، ولم توفق في أخذ تعقيب من بنكين. وقبل التوجه لسلطة النقد، حاولت «الحال» خلال أكثر من شهر، الحصول على رد رسمي من قبل مصرفين أحدهما وافد والآخر محلي، إلا أنهما فضلا عدم الرد، مكتفيين بالإشارة إلى أنهما يلتزمان ويطبقان كافة التعليمات الصادرة من سلطة النقد، ومنها ما يتعلق بالحسابات غير المطالب بها من المودعين.

إجراءات دقيقة

سلطة النقد أوضحت عبر دائرة علاقات الجمهور وانضباط السوق، وعلى لسان نضال ملحم، الإجراءات المتبعة بخصوص تلك الحسابات، فالحسابات غير المطالب بها، هي حسابات المودعين الجامدة أو الخامدة التي لا تجري عليها عمليات مصرفية (سحب أو إيداع) فعلية لمدة زمنية معينة (تختلف حسب نوع الحساب)، وبعد مرور عشر سنوات على تاريخ آخر حركة لتلك الحسابات، دون الاستدلال على العميل، واستنفاد كافة وسائل الاتصال الممكنة للتواصل معه، تحول تلك الأرصدة لحساب معلّق يسمى (أرصدة غير مطالب بها). وبعد سنة، يعلن المصرف في الصحف المحلية أسماء أصحاب تلك الحسابات ويطلب منهم مراجعته، وذلك بعد موافقة سلطة النقد المسبقة. وبعد سنة من تاريخ النشر، تحول الأرصدة لسلطة النقد مرفقًا بها قائمة بأسماء أصحابها وكافة المعلومات المتوفرة عنهم من مستندات إثبات شخصية وعناوين وأرقام هواتف، وملخصًا بالإجراءات المتخذة للوصول إلى أصحابها».

أما الإجـراءات المتبعة بخصوص صناديق الأمانات المؤجرة والحديث، فحسب ملحم، ففي حال عدم تجديد العقود الخاصة بالصناديق أو المطالبة بها لمدة تزيد على 10 سنوات، مع عدم استدلال المصرف على مكان وجود أصحابها، تصبح هي الأخرى حسابات («صناديق» غير مطالب بها)، وحينها يتوجب على المصارف اتخاذ إجـراءات محددة تتلخص في نشر إعلان في صحيفتين محليتين بأسماء أصحاب هذه الخزائن ومنحهم مهلة ثلاثة أشهر للمراجعة. بعدها، يُشكّل المصرف لجنة من الإدارة العامة أو الإقليمية والفرع المعني وبحضور ممثل تعينه سلطة النقد، لفتح الصناديق وجرد محتوياتها بموجب محضر جرد رسمي. وتودع المحتويات لدى المصرف، على أن يقوم في غضون شهرين بإشعار أقارب العميل بقيام المصرف بفتح الصندوق (دون ذكر أو سرد لمحتوياته). ويحتفظ المصرف بمحتويات الصندوق لعامين من تاريخ فتحه. بعدها، تحول محتويات الصناديق لسلطة النقد، مرفقاً بها بيانات أصحابها ونسخ من محاضر الجرد وبيانات السجل الخاص بصناديق الأمانات المتعلق بهذه الصناديق، وكل المعلومات المتوفرة عن أصحابها من مستندات إثبات شخصية وعناوين وأرقام هواتف وملخص الإجراءات المتخذة للوصول لأصحابها.

وفي الأراضي الفلسطينية 237 فرعًا تابعًا لـ17 مصرفًا مرخصًا من سلطة النقد، بينها 10 مصارف وافدة.

إعلانات في الصحف

وتلزم المصارف بوضع سياسات وإجراءات عمل تكفل الرقابة الثنائية على ملفات الحسابات الجامدة أو الخامدة وبمستوى رقابي أعلى من المستوى المطبق على بقية الحسابات، إلى جانب قيام السلطة بجولات تفتيش ميداني على المصارف للتحقق من التزام المصرف بتعليمات السلطة بخصوص هذه الحسابات.

وعن قيمة ومقدار تلك الحسابات، قال ملحم إنها تزيد وتنقص، لأن بعض الناس يراجعوننا ويستلمون أموالهم أو أموال مورثيهم، وفي الوقت نفسه، تزيد حين يضاف أشخاص آخرون للقائمة.

وخلال إعداد التقرير، تبين أن آخر عملية نشر في الصحف الرسمية لأسماء مودعين صنفت حساباتهم على أنها (حسابات غير مطالب بها)، تمت فعليًا من قبل أحد أكبر المصارف الوافدة في شهر آب الماضي، إذ تم نشر ما يزيد على 3300 اسم، وطالب المصرف أصحاب تلك الحسابات أو من يمثلهم قانونًا بمراجعة فروع المصرف خلال عام حفاظًا على مصالحهم، وذلك قبل تحويل الأمور المتعلقة بتلك الحسابات لسلطة النقد بشكل نهائي، وذلك بموجب تعليمات سلطة النقد.

وبالاطلاع على الأسماء والتدقيق فيها، بدا أن غالبيتها تعود لأشخاص بذاتهم، أو لورثة أو لولي قُصّر، حتى إن بعضها اقتصر على الاسم الأول واسم العائلة! ووردت أيضًا أسماء شركات وهيئات ومؤسسات وجمعيات، ولم تكن الأسماء بالضرورة لمودعين متوفين، إذ تمكنت «الحال» من الوصول لبعض الأشخاص في تلك القوائم، وسألتهم عن أسباب عدم مراجعتهم لتلك الحسابات لفترة 10 سنوات، ومنهم المواطن (ع.أ) من إحدى قرى محافظة رام الله والبيرة، الذي فضّل عدم ذكر اسمه، حيث قال: «فتحت أوائل التسعينيات حساب توفير بالدينار الأردني، وكنت أراجع المصرف كل عدة أشهر بهدف تبديل العملة، وحين مر أكثر من (4- 5 سنوات) من تاريخ آخر مراجعة للمصرف، اعتقدت أن الحساب أصبح صفرًا نظرًا للعمولة المسحوبة شهريًا، خاصة أن آخر رصيد لي في الحساب هو 40 دينارًا، وعليه، لم أراجع البنك على الإطلاق».

وبغض النظر عما إذا كانت الحسابات كبيرة أو صغيرة، وأصحابها على قيد الحياة أو متوفين، وسواء كان الورثة على علم بوجود حساب للمتوفى أو لم يكن لديهم علم بذلك؛ فإن من حق هؤلاء أو من ينوب عنهم الاستعلام عن تلك الحسابات عبر سلطة النقد التي توفر خدمة الفحص والتحري في كل المصارف والفروع مجانًا.

غزة: ناجيات من سرطان الثدي بين منع الاحتفال وتجاهل الاحتياج

سامية الزبيدي

قبل أيام، غادرنا الشهر العالمي للتوعية حول سرطان الثدي، وهو تشرين الأول من كل عام، ليخلف وراءه معاناة كبيرة وطريقًا علاجيًا طويلاً محفوفًا بالمخاطر لأعداد كبيرة من النساء تزداد سنويًا حتى بات المرض الأكثر فتكًا بالنساء في العالم. فوفقًا لإحصاءات منظمة الصحة العالمية، فإن سرطان الثدي هو ثاني سبب رئيسي لوفيات السرطان بين النساء في العالم.

ورغم تنظيم حملات إعلامية كبيرة ومهيبة، رسمية وأهلية، للتوعية بمخاطر المرض، وما صاحبه من توفير خدمات الكشف المبكر وتسهيل الوصول إليها عبر مراكز صحية منتشرة على امتداد قطاع غزة ومدنه ومخيماته؛ إلا أن الاستجابة الوقائية ما زالت دون المأمول، بحسب العاملين في هذا المجال.

وفي بادرة، وأدها المنع الأمني، وأثارت الجدل بين مؤيد ومعارض، حاولت جمعية العون والأمل لرعاية مرضى السرطان في غزة، تنظيم مسابقة ملكة جمال الناجيات من سرطان الثدي في إطار جملة من النشاطات التثقيفية والترفيهية عن النساء الناجيات من المرض.

«الحال» التي حاولت متابعة هذا الحدث الذي يُنظم لأول مرة، وفشلت بعد منعه في الكتابة عنه، تحاول في هذا التقرير تسليط الضوء على المرض الأكثر إثارة للخوف والقلق في نفوس النساء، عبر الاستماع لتجارب ناجيات من سرطان الثدي ومحاولة الكشف عن احتياجاتهن.

كوني وردية

رهيفة أبو زيد لم تكن الوحيدة الصامتة في المشهد الذي أعقب وصول أفراد من الأمن التابع لحكومة غزة وإعلانهم قرار منع إقامة كرنفال «كوني وردية» الذي يتضمن مسابقة لاختيار ملكة جمال الناجيات من مرض سرطان الثدي.

ورغم أن جسد رهيفة أبو زيد الضعيف ما زال صامدًا بعد معركة شرسة مع سرطان الثدي الذي لم يرحم إعاقتها البصرية بعد 33 عامًا من الانعزال عن العالم مع شقيقات ثلاث ذوات إعاقة مماثلة، لأسرة مكونة من خمس فتيات ما زال على رأسها أب وأم كهلان، إلا أنها لم تستطع فهم أسباب منعها من الاحتفاء بنجاتها من المرض.

شقيقتها الوحيدة المبصرة كفاح تولت الحديث عن رهيفة، التي طبع المرض والإعاقة في نفسها ندرة في الكلام، وقالت: «قبل ثلاث سنوات، اشتكت شقيقتي من تغير في حجم صدرها، فاصطحبتها لعيادة وكالة الغوث (الأونروا)، وفورًا تم تحويلنا لمستشفى الشفاء، وهناك أجريت لها تحاليل وصور كشفت عن المرض».

رهيفة خضعت لعلاج كيماوي مطول، سقط على إثره شعرها، وأزيلت من ثديها الأورام السرطانية، إلا أن رحلتها لتطويق المرض ومكافحته لم تنته بعد.

تقول كفاح: «المشكلة في عدم توفر الأدوية اللازمة لها في وزارة الصحة، وكثيرًا ما نضطر لشرائها على حسابنا رغم أننا نعيش فقط على إعانة وزارة الشؤون الاجتماعية التي تصرف لنا كل ثلاثة أشهر، والمساعدة العينية من الأونروا)».

وتضيف: «اضطر الى بيع المؤن لشراء العلاج لرهيفة، الذي يكلفني 75 شيقلاً على الأقل شهريًا».

نقص الأدوية وارتفاع أسعارها

أما أم محمد (48 عامًا)، فبدت نضرة وفخورة بالشريط الزهري الذي زين معصمها إشارة إلى هذا المرض، بعد نجاتها منه، وقالت لـ«الحال»: «قبل أربع سنوات، اكتشفت اصابتي بسرطان الثدي، الذي انتشر في عظام الصدر، لكن الله نجاني منه بعد جلسات مطولة من العلاج الإشعاعي في مصر».

شكوى أم محمد الوحيدة هي من نقص الأدوية، التي ستلازمها على الأقل لسنوات طوال قادمة بحسب أوامر الأطباء، فتقول: «هناك أدوية غالية الثمن جدًا ولا تتوفر معظم الوقت في مستشفيات الصحة (...)، ورغم أن زوجي موظف، إلا أنني لا أستطيع تحمل تكلفتها طوال الوقت».

وناشدت أم محمد الحكومتين والوزراء جميعًا التدخل لحل هذه الإشكالية التي تهدد حياة المريضات بسرطان الثدي، وتنغص عليهن فرحتهن بالتعافي منه.

أما هناء شحادة (54 عامًا)، فتصف رحلتها مع المرض التي استمرت لعام كامل: «كانت أصعب سنة في حياتي، ما هونها عليّ أن زوجي وعائلتي كانوا إلى جانبي طوال الوقت».

شحادة اكتشفت إصابتها بسرطان الثدي عام 2009، فخضعت لعملية استئصال للكتلة السرطانية، ولعلاج كيماوي وإشعاعي على مدار عام كامل، الا أن متابعة حصر المرض مستمرة بحسب شحادة، ما جعلها تتفق مع أم محمد وكفاح في مطالبة وزارة الصحة بتوفير أدوية هذا المرض.

«الله لا يأخذ إلا ليعطي.. ولا يشقي إلا ليسعد»، بلاغة جرت على لسان معزوزة عبدو (62 عامًا)، تعلمتها في خضم صراعها مع هذا المرض اللعين الذي هدد حياتها.

وتنصح معزوزة النساء بمتابعة أنفسهن لاكتشاف المرض مبكرًا، وفي حال إصابتهن به فإنها تقول لهن: «لا تخفن، فنسبة الشفاء منه كبيرة جدًا».

ندرة الأدوية بسبب الحصار

مسؤولة وحدة المرأة في وزارة الصحة د. سوسن حماد قالت لـ«الحال» إن هناك إشكالية في توفر جميع الأدوية وليس فقط أدوية السرطان في وزارة الصحة نظرًا لحال الحصار المشدد على القطاع مؤخرًا، مقرة بأن هناك ندرة مستمرة مرتبطة بأدوية السرطان بسبب ارتفاع أسعار معظمها، وهو ما يجعلها الأكثر تأثرًا بأي أزمات في موازنات الوزارة».

ونفت د. حماد أي تقصير عن كاهل الوزارة، مشيرة إلى اهتمامها بشكل استثنائي بالنساء حيث تتابع أمورهن ثلاث دوائر هي دائرة المرأة، ودائرة الأمومة، ودائرة التثقيف الصحي.

وحول شكاوى النساء من أخطاء في تشخيص المرض أو تأخر اكتشافه، قالت د. حماد إن طبيعة مرض السرطان تجعل من عملية اكتشافه أمرًا غير سهل، ويمكن أن يلتبس على أي طبيب هذا الأمر، نافية أن يكون هناك أي إهمال أو أخطاء في هذا الصدد.

وحول عدد المصابات بهذا المرض في القطاع، يقول استشاري ورئيس مركز علاج الأورام بمجمع الشفاء بمدينة غزة الدكتور خالد ثابت إن الإحصائيات التي بحوزة الوزارة حتى الآن تتحدث عما قبل 2010، حيث كانت هناك حوالي 1300 حالة.

وأشار إلى أن معدل وصول الحالات الجديدة للوزارة سنويًا يقدر بـ130 حالة تقريبًا، وبالنظر لهذه الحسبة، توقعت «الحال» أن يكون عدد مريضات سرطان الثدي منذ 2010 حتى الآن يقارب 400 حالة، فيما أكد د. ثابت أن الرقم يتجاوز ذلك بالتأكيد، إلا أنه لا يستطيع أن يعطي رقمًا محددًا، بالنظر إلى أن عملية الإحصاء ليست سهلة.

وردًا على تساؤل حول غياب إحصاءات تتحدث عن عدد مريضات سرطان الثدي رغم مرور ثلاث سنوات على الأقل على آخر إحصائية لدى الوزارة، ورغم وجود «مركز وطني لتسجيل الأورام» في الوزارة، قال د. ثابت: «هذه سياسات وزارة».

وقت الفراغ مشكلة تبحث عن حل.. في غزة

عمر كمال اللوح

حاول خالد (30 عامًا) الانتحار بإلقاء نفسه من الطابق الثاني، فأصيب بكسور ورضوض. يقول لـ«الحال» في منزله وهو في الجبس: «أصبحت حياتي كالجحيم بعد أن أنهيت دراستي الجامعية. بحثت عن عمل ولم أجد.. فيما الحكومة في غزة لا تعبأ بأحد، سوى من ينتمون للحزب الحاكم»، يضيف خالد.

أحمد (29 عامًا) يقول: «أصبحت حياتنا في قطاع غزة بلا هدف ولا معنى، قتل طموحنا، ولم نعد نأبه بشيء.. اللامبالاة تغلف حياتنا».

خالد وأحمد نموذجان حيان لحال الشباب في قطاع غزة.. ضحيتان من ضحايا أوقات الفراغ؛ الأول حاول علاج المشكلة بالانتحار وفشل، والثاني ما زال يكابد حرقات الحياة.

الاختصاصي النفسي والتربوي بجامعة الأزهر في غزة الدكتور محمد الآغا يربط مشكلة وقت الفراغ بارتفاع نسبة الخصوبة في قطاع غزة، فالارتفاع المستمر في أعداد السكان يعتبر من العوامل الأساسية لمشكلة وقت الفراغ».

ويرى الآغا أن العلاج يحتاج الى تطوير الاستعدادات وتوظيف العادات والاهتمامات، والارتقاء بمستوى وعي الشباب الثقافي والتعليمي وتوسيع آفاق الفكر ليتوفر لهم الاساس الصحيح للاختيار الحكيم بين البدائل السلوكية الممكنة، ويتأتى بعض من ذلك -كما يرى الآغا- من خلال إقامة النوادي والملاعب والحدائق والمكتبات».

ويلخص الآغا أسباب المشكلة في تدني المستوى الاقتصادي وتخلف الوعي الثقافي، وعدم استيعاب الأفراد وخاصة الخريجين من المعاهد والجامعات، إضافة إلى ارتفاع مستوى المعيشة، وعدم توافر فرص العمل، ويقف على رأس تلك الأسباب -كما يعتقد الآغا- انعدام الإحساس بقيمة الوقت، والحاجة الشخصية الإنسانية إلى العمل والاستمتاع والترويح في وقت واحد.

طبيب الصحة النفسية د. خالد دحلان يعتبر أن «أوقات الفراغ غير المستثمرة تضاعف مشكلة الإحساس بالملل، ما قد يؤدي بالإنسان إلى الاندفاعات النفسية والارتداد إلى الذات وانعدام الثقة بالنفس والمحيط، وتبدأ الصراعات الداخلية التي قد تؤدي في النهاية الى الانتحار». كما يؤدي الفراغ -حسب دحلان- إلى عدم التوافق في مقومات الصحة النفسية بأشكالها المختلفة وانعدام الإحساس بالقدرة على تحقيق الذات.

ويرى دحلان أن للأسرة دورًا كبيرًا في مراقبة وتوجيه الأبناء بشكل سليم، وحثهم بشكل إيجابي على اختيار الهوايات المناسبة وملء أوقات فراغهم بالنافع المفيد، ليأتي دور المجتمع والمؤسسات بنشر الوعي حول استثمار أوقات الفراغ وتوجيه الميول وتفريغ الطاقات وإقامة المشاريع لاستيعاب الشباب.

ويعتبر الداعية الاسلامي عماد الداية أن أزمة الفراغ من أخطر الأزمات التي تواجه المجتمع، وتكمن خطورة المشكلة في أن الفراغ والزمن نعمتان فرط فيهما كثير من الناس، وقد نبه النبي صلى الله عليه وسلم إلى أهمية هذه النعمة، فقال: «نعمتان مغبون فيهما كثير من الناس الصحة والفراغ»، ومن هذا المنطلق، حذر الإسلام من التفريط في هذه النعمة، وأن المرء يحاسب على هذا التفريط.

سحجة أهل البيرة.. «كلمات ليست كالكلمات»

منتهى قرعان*

تعد السحجة البيراوية تراثًا قديمًا تتوارثه الأبناء عن الآباء، ويقوم بها الشبان والشيوخ على حد سواء، حيث يكون هناك صفان يرددان الأبيات والكلمات، فيقول الصف الأول البيت، ويرد عليه الصف الثاني مع التكرار مرتين أو ثلاث مرات.

وعن الأداء والاستعراض في هذه الوصلات التراثية الباقية والمتجددة، يقول جمال قرعان (50 عامًا) إن على السحيجة التصفيق والتمايل، فيرتفعون بأجسادهم إلى أعلى ثم إلى أسفل بصف متماسك، ويكون أمامهم «المُبدع»، وهو رجل يمسك بيده عصا يرقص ويلوح بها، وهو الذي يلقي أبيات السحجة، ويرد عليه السحيجة بحماسة بالغة وتصفيق شديد وضرب الأرجل على الأرض».

وتعد مدينة البيرة من المدن المتشددة في الحفاظ على خصوصية الأعراس، حيث يُعد أي خروج عن النظام المتبع للعرس خروجًا على الأعراف والتقاليد. يقول جمعة أبو موسى (80 عامًا): «البيراوية من أكثر الناس تمسكًا بعاداتهم وتقاليدهم، والسحجة تدل على هذا».

«السحجة البيراوية هي سحجة فلسطينية بامتياز، تعكس بشكلها التراثي الثقافة المحلية الخاصة لأهل البيرة»، يقول أبو موسى، ويضيف: «العرس البيراوي حافظ على طبيعته منذ القدم، ولم يتغير منه شيء؛ وذلك على الرغم من بعض التحولات الشكلية الطفيفة».

ولا تزال السحجة البيراوية تحمل في جوهرها ومكوناتها الرئيسية نفس المعاني التراثية والحركات المتوارثة والوظائف والطقوس. يقول جمال قراقرة (43 عامًا) :«يكون في السحجة مقطعان، الأول هو السحجة نفسها، والثاني ما يسمى التغربية (وهي تكون على شكل صف واحد يلف بشكل دائري على إيقاع كلمات «المبدع»، وتحتاج إلى الحركة أكثر من السحجة، إلا أنها أسهل من السحجة في إيقاعها وحركاتها)، وفي كل مقطع حركة ولون ونمط مختلف عن المقطع الآخر».

ويضيف: «الحركات التي نقوم بها في السحجة هي نفسها حركات أجدادنا ولم تتغير، وهي متوافقة مع القول أو الكلام المقال فيها».

يقول قرعان: « تبدأ السحجة في مدينتنا بالفاتحة لروح نبينا الأعظم محمد صلى الله عليه وسلم، ووصف الروضة الشريفة، وقبر الرسول عليه أفضل الصلاة والسلام، والمقطع الافتتاحي للسحجة ثابت لا يمكن تغييره أو الخروج عنه، وهذه بعض الأبيات منها:

الفاتحة للنبي ياللي قريتوها
هيِّ على بالكمْ ولا نسيتوها
والفاتحة للنبي والخضِر أبو العباس
والفاتحة للنبي شرَّف جميع الناس
صار أول القول نمدح النبي المختار
محمد الهاشمي اللي زاره الزوار
يا مين يولف على قبر النبي يزوره
ونزور قبره ونتفرج على نوره

وأضاف قراقرة: ثم ننتقل لمخاطبة العريس والجاهة القادمة، ووعدهم بإقامة حفل مناسب، والترحيب بالحضور، وذكر محبتهم للعريس وأهله. وهذا بعض ما نقول:

مساك بالخير واحنا توّنا جينا
نزهره القلب ونروّح لاهالينا
مساك بالخير يا اللي جاي بالساعة
كفك محنا وفيدك خاتم الطاعة
مساك بالخير يا قادر على الطيب
فرق الحبيب وقلع الضرس بشيّب
لولا المحبة، على الاقدام ما جينا
ولا دعسنا لأراضيكم برجلينا

ويقول قرعان: لا تخلو السحجة من الغزل العذري والاعتداد بالنفس وذكر الشجاعة والهمم، وهناك أبيات تذكر الأحباب والسلام عليهم وعدم نسيانهم مهما طال الزمان، رغم الغربة التي فرقت بين الأهل والأحباب. وهذه بعض الأبيات التي نقولها:

سلامات يا حباب كيف الحال وكيف انتوا؟
انتوا على حالكم ولاّ تغيرتوا؟
سلامات يا اللي زمان النظر ما شافك
والقلب مشتاق لشوفك وخرافك
قالوا سلامات قلت الله يسلمهم
من طول عمري ما شُفت الزعل منهم
سلامات يا خاتمي يا اللي اخذوك الناس
واخذوك مني ذهب ردوك عَليّ نحاس

وتابع قرعان: بعدها، تنتقل السحجة للتغني بالغربة وألم الغربة والبعد والفراق والوداع والبكاء على الأهل والدار والأصحاب:

يا دار يا دار لا تبكي على صحابك
راحوا بلاد الطمع وسكروا بلادك
والله يا دار لو عدنا كما كنا
لأطليك يا دار بعد الشيد بالحنه

وموضوع الغزل في السحجة البيراوية هو غزل عذري رقيق (يخلو من الأنفة والكبرياء)، فهناك أبيات تصف مرارة العشق والصبر على الجفاء والقدرة على التحمل. ومن هذه الأبيات التي يوردها قراقرة:

مَكحولة العين، مش كل الزّجال زجال
فيهم ضميدع وفيهم للهزّج أبطال
والرمل ما ينعجن والشوك ما ينداس
والسر ما ينطلع على جميع الناس

بعد ذلك، يأخذ السحيجة قسطًا من الراحة لشرب القهوة، فمعظم السحجات حاليًا تقام بالقرب من المقاهي. ويقوم أهل العريس بتوزيع القهوة على السحيجة وتوزيع فستق سوداني «طُقُش»، وخلال فترة الاستراحة هذه، تقوم النسوة بدورهن بالغناء الشعبي المميز.

يقول قرعان، ويضيف: بعد الانتهاء من شرب القهوة، وهي عشر دقائق تقريبًا، تبدأ الفترة الثانية من السحجة، وتبدأ بالشكر والدعاء لمن أعطى القهوة، دلالة الكرم وحسن الضيافة، فنقول:

يا قهوَجي ذوِّب بنك مع فناجينك
وأصبر عَليّ تصلّي الصبح وأجيلك
الله يعطيك يا اللي أعطيتنا القهوة
يعطيك بيضة غريرة طولها منوه
الله يعطيك يا اللي اعطيتنا الفنجان
يعطيك بيضة غريرة طول عود الزان

ويضيف قراقرة: لا بد هنا من ذكر العروس وأهلها والإشادة بهم، فنقول:

يا بنت شيخ العرب يا ام العباة السودا
وأبوك شيخ العرب حاكم على العوجا
يا بنت شيخ العرب ام العباه الزرقا
وابوك شيخ العرب حاكم على البلقا
يا بنت شيخ العرب ما نقدر نذمك
وأبوك باشا وسلطان العرب عمك

وقبل انتهاء السحجة، يعتذر الشاعر بكلمات جميلة للحضور جميعهم إن حصل منه زلل او خطأ، وينهي السحجة بالتسليم على الحضور، فيقول حسب قرعان:

غاب القمر يا صحيبي قوم وديني
وانت بوديك وانا مين يوديني
وأنا بوديك على ضو القناديل
يا صاحبي لا تواخذني بزلاتي
زل القلم وبالورق ويش حال زلاته
وان كان ما تسمحوا زلاتنا
باكر نحمل وعنكم نبعد الشيلة
يا حاضرين كُلكم بالخير مسيكم
في وسط بستان طير اخضر يناجيكم

ما زال أهل البيرة محافظين على عراقة تراثهم الجميل المتوارث عن أجدادهم، ولا يسمحون باندثاره. وما زال العرس البيراوي لا يكتمل إلا بالسحجة التي تميزه عن الأعراس الأخرى، وتشكل تراثًا قديمًا أصيلاً عريقًا لا يمكن التخلي عنه.

سحجة البيراوية.. أصالة لا تلغيها الحداثة.

* طالبة في دائرة الإعلام بجامعة بيرزيت

35 عاما مع الشبابة

أبو سفيان.. واجهة كفر مالك الفنية

ضحى المالكي *

بين ربوع تل العاصور الشامخ، ومن على جوانب ينابيع عين سامية، تطرب شبابته مسامع أهله وأصدقائه من أهل قرية كفر مالك. فالشبابة منذ طفولة «أبو سفيان» بداية مشوار طويل من التقدم والحياة، امتدت لأكثر من ثلاثين عامًا.

تلك الشبابة يعرفها الكثيرون من كفر مالك وقرى ومدن فلسطين كافة، وطالما أسعدت الكثيرين بصوتها وعزف أبي سفيان عليها.

ولد حسني محمد إبراهيم القاق المعروف بأبي سفيان، سنة 1947، في قرية كفر مالك شرق رام الله، وعاش فلاحًا يجد في عمله، يزرع أرضه بحب وانتماء، ويحصد منها مقابلاً معطاءً وقوتًا.

بدأت علاقته بالشبابة قبل 41 عامًا ونمت هذه العلاقة وتطورت حتى أصبحت صديقته ورفيقة دربه، لا يستغني أحدهما عن الآخر.

شارك أبو سفيان في العديد من الحفلات والسهرات والمناسبات الشعبية في قريته كفر مالك والقرى المجاورة، حيث حظي على اهتمام وشعبية كبيرة من أبناء قريته، وامتدت شهرته لمناطق أوسع.

قدم أبو سفيان عدة عروض برفقة مجموعة من شباب القرية في بلدة بيرزيت عام 1979، وحازوا على الجائزة الأولى لمنطقة رام الله، كما قام برفقة الفرقة نفسها بتقديم عرض في مدرسة راهبات الوردية، وكان العرض لصالح نادي الموظفين في القدس عام 1980، وحازوا على الجائزة الأولى، ومن ثم توالت العروض، حيث قدم ومن معه من شباب الفرقة عرض لنادي خريجي العرب في مسرح الحكواتي ونال الجائزة الثانية.

انضم لفرقة الفنون الشعبية عام 1982 ليشارك عدة احتفالات ومناسبات وطنية وصلت لمناطق فلسطين التاريخية، أي أراضي 48، وامتاز أداؤه في الفرقة، كما شارك في ليالي بيرزيت عام 1984 مع فرقة الفنون الشعبية في عرض واد التفاح وعرض مشعل الذي أبهر الجمهور آنذاك.

امتد عطاء أبو سفيان مع فرقة الفنون الشعبية لسبع سنوات، ليتركها نتيجة ابتعاد أعضائها حسب قوله عن اللمسة الفنية التراثية التي تعبر عن التراث الفني الأصيل حيث دفعه انتماؤه للفن الشعبي إلى عدم استمراره معها.

عاد أبو سفيان إلى قريته ليحيي الكثير من الأفراح والمناسبات، ولم يترك قرية مجاورة ولا بلدة ولا مدينة فلسطينية إلا وكانت له حصة كبيرة، فبصمته تسكن ذاكرة من سمع تلك الألحان العذبة الأصيلة، فقد أحبه الناس واستمتعوا بتلك المعزوفات التي كانت تنبعث منها رسائل في حب الوطن والفداء والتضحية والتمسك بالأرض والمقاومة، وبقيت شبابته رفيقة دربه معه حتى اللحظة متينة ومليئة بحب العطاء، تشارك الناس أفراحهم وتضفي الجزء الجميل الأكبر على أوقاتهم.

أبو سفيان لم يكن يتلقى أجرًا مقابل عطائه، وعن هذا الأمر يقول: «كنت أستمتع بذلك، وكانت هذه حياتي التي لا أريد الابتعاد عنها أو تركها».

وسافر أبو سفيان إلى كولومبيا وأميركا لفترات عدة، لكنه لم يحتمل الابتعاد عن بلده ورفيقته وتلك الجبال الشامخة التي يطل عليها كلما وقف أمام شرفته. عاد أبو سفيان سريعًا تاركًا وراءه فرص العمل وجمع المال الكثير والكثير من إغراءات السفر إلى الخارج، ورفاهية العيش خارج فلسطين، لكنه آثر أن يلبي نداء روحه وحبه لأرضه وقريته وأهله.

يبلغ أبو سفيان من العمر 66 عامًا، وهو بنفس الروح الجميلة التي بدأ فيها يشارك الناس أفراحهم ولياليهم مع الشبابة التي فرضت جمال صوتها على الكثير من الآذان حتى بات الناس ينتظرون بل ويتلهفون لسماع تلك المعزوفات التي كانت تشكل في فترة معينة خاصة في منتصف الثمانينيات شكلاً من أشكال المقاومة الوطنية، وشكلاً من أشكال الصمود والتحدي وعصيان المحتل. كانت تلك الأنغام تصنع ثورة داخل كل إنسان شريف، أكثر من ثلاثين عامًا وأبو سفيان وشبابته معًا لا يفارقان بعضهما، وأصبح كل طرف منهم جزءًا مهمًا من الطرف الآخر.

أبو سفيان «يشبب» في أحضان الطبيعة.

* طالبة في دائرة الإعلام بجامعة بيرزيت

كعك القدس.. «دف» و«اطرح» وحجر مقدس وماء وهواء من مدينة محتلة

رناد شرباتي*

«كعك القدس» اسم تسمعه بمجرد دخولك إلى المدينة المقدسة، ويبحث كل الناس عن فرصة لتذوق الكعك الذي يتميز بنكهة خاصة تختلف عن غيرها. فإذا ذكر الكعك، ذكرت القدس. وكعك المدينة بسمسمه يحمل حكايات وطن ورائحة مكان وعبق تاريخ، فيما يرى أهل القدس في الكعك رمزًا للمدينة، فمهما تغيرت معالمها، يبقى الكعك كما هو بطعمه ورائحته. يخرج الكعك المقدسي من مخابز البلدة القديمة بالقدس ليوزع على أنحاء المدينة، ويصل الكعك عن طريق المشترين إلى أماكن مختلفة في الضفة وقطاع غزة.

ولا يقتصر توزيع الكعك على فلسطين، بل يكثر الطلب عليه من خارج البلاد، فيسافر في حقائب المغادرين عبر الجسور والمعابر.

أسرار كعك القدس

نكهة غريبة تميز كعك القدس عن غيره، إذ يقول رفيق السلايمة بائع كعك منذ 23 عامًا: «للقدس مناخ يضرب به المثل لملاءمته صنع الكعك فيه، وهذا الكعك يخبز داخل أفران البلدة القديمة المبنية من أحجار ذات رائحة طيبة خاصة بالمكان، ويعجن بماء صافية نقية، لذلك، لا يمكن أن يحصل الكعك على نكهته إلا داخل هذا المكان».

الفرّان ضياء أبو سنينة (30 عامًا) يخبز الكعك منذ 15 عامًا، وكان يخبزه في البلدة القديمة، وكانت له نكهة مميزة، وعندما انتقل للعمل إلى رام الله، ورغم استخدامه لنفس الطريقة والمقادير، «إلا أن طعمه في القدس كان مختلفًا مميزًا عن طعمه في رام الله»، على حد قوله.

ويضيف أبو سنينة: «حتى إن إسرائيل تحاول تقليده، لكنها فشلت في ذلك، فكعك القدس لا يستنسخ».

ويقول الحاج إسحاق القواسمي من سكان المدينة المقدسة: «دائمًا يتصل بنا أقرباء لنا في الأردن وأميركا وغيرها ويطلبون منا إرسال كعك القدس لهم، مثلهم مثل أقاربنا في الضفة الذين لا يستطعون الدخول بسبب حواجز الاحتلال».

طريقة عمل الكعك

وأوضح الفران أبو سنينة لـ«الحال» طريقة عمل الكعك، ويقول: «يتكون من طحين، وسكر، وماء، وخميرة. توضع جميع المقادير بالعجانة لمدة 10 دقائق، ثم ترفع وتوضع على ما يسمى الدف. تقطع وتقفل على شكل مدور، ثم تفتح بشكل طولي وتوضع على اطرح (لوح خشبي). ثم يصفى السمسم المنقوع بالماء ليوضع على كيس خيش ويجهز على الدف÷ لنقوم بسمسمة الكعك، ويبقى في الصينية حتى يحين موعد خبزه. وبالعادة، يكون العجن في المساء، ليخبز صباحًا».

الكعك أيام زمان

الحاج عبد العزيز أبو سنينة في الستين من عمره. باع الكعك لمدة 45 عامًا في باب الساهرة بالقدس. يقول: «بدأت بيع الكعك في العاشرة من عمري. كنت أضع على رأسي لوحًا خشبيًا عليه حوالي خمسين كعكة. أحملها وأتجول بها في وادي الجوز والشيخ جراح وباقي المناطق المحيطة بالقدس حتى أبيع جميع الكعك بحوزتي، وأحيانا نضعه في عربة من ثلاثة عجال. كانت الكعكة قديمًا أصغر حجمًا، وكنا نبيعها بقرش أردني. وكان العمل أفضل من اليوم لانتعاش الحركة في تلك الايام. كانت القدس مليئة بالزوار من الضفة وغزة ومن دول الخليج. وكنا نبيع الكعك طوال اليوم حتى المساء، أما هذه الأيام، فلا نجد أي بائع بعد الساعة الثانية عشرة ظهرًا».

لا يحلو طعمه إلا إن كان «كعك القدس».

مهنة موروثة أبًا عن جد

وتورث مهنة بيع الكعك من الآباء والأجداد للأبناء. فالطفل فارس صواف (15 عامًا)، وبعد انتهاء دوامه المدرسي، يذهب إلى مخبز أبيه في حارة الواد ليتعلم كيفية عجن وخبز الكعك. ويعبر الصواف عن حبه لصنع الكعك بالقول: «علمني أبي في البداية كيفية صنع المعجنات، والآن أنا أتعلم صنع الكعك». وأضاف: «لن أتوقف عن تعليمي، كما أنني لن أتخلى عن مهنة أبي التي تعلمها من جدي».

الأجانب والكعك

يعتبر الكعك المقدسي محفزًا على السياحة الفلسطينية، فهناك العديد من السياح الأجانب الذين يتوجهون إلى القدس ليتذوقوا هذا الكعك. ويلاحظ بائعو الكعك أن هناك إقبالاً كبيرًا من الأجانب على شراء الكعك. فمنهم من سمع عنه ويريد تذوقه، ومنهم من يرونه لأول مرة، فيشترونه ليكتشفوا طعمه، وهذا ما أكده الحاج عماد حامد صاحب مخبز المصرارة بالقدس: «هناك العديد من الأجانب الذين يعجبون بطعم الكعك ويشترون منه ويأخذون ألى أقربائهم، حتى إنهم يعجبون بشكله أيضًا، فيقومون بتصويره ويسألونني عن طريقة صنعه، محاولين اكتشاف أسراره التي لا يمكن أن تتوفر إلا في عجنه في القدس، وخبزه في حجارة أفرانها فقط.

* طالبة في دائرة الإعلام بجامعة بيرزيت

«مذكرات ولهى» تحكي المسكوت عنه في القطاع

حنان أبو دغيم

الاغتصاب والإجهاض والمخدرات عناوين بالكاد يتم تناولها في الصحف وعبر وسائل الإعلام، لكن الكاتب محسن الخزندار استجمع قوى الكاتب وعقله وقلبه، وفضح المسكوت عنه في قطاع غزة في رواية أطلق عليها اسم «مذكرات ولهى».

خطوط حمراء

الرواية التي أطلقها الكاتب مؤخرًا تجاوز فيها كل الخطوط المجتمعية الحمراء، وتحدث عن قضايا وجرائم في المجتمع الغزي، حيث التقطت مشاهد الرواية من مجريات الحياة الاجتماعية في القطاع.

يقول الخزندار لـ«الحال»: حاولت في «مذكرات ولهى» أن أقدم نصًا أدبيًا مغايرًا للسائد في الذائقة الأدبية المكونة للمشهد الأدبي الفلسطيني، حيث إن الكتابة الروائية أو القصصية في المشهد الأدبي الفلسطيني تركزت على القضايا السياسية الممزوجة بالأبعاد الاجتماعية. أما هذا النص، فقد ركز على القضايا الاجتماعية الممزوجة بالأبعاد السياسية، فلم تكن ثمة سياسة طاغية، بل واقع اجتماعي يعاد تشكيله بتأثيرات سياسية جديدة.

وتطرح الرواية، حسب كاتبها، قضايا حساسة تصنف في خانة المسكوت عنه اجتماعيًا، كالقضايا المرتبطة بالعادات والتقاليد، وقضايا الميراث وما تجلبه من مشاكل في المجتمع، وقضايا الفساد، سواء داخل العائلات أو خارجها، والواقع السياسي في قطاع غزة بعد قيام السلطة الفلسطينية الذي أدى إلى تغيرات المجتمع في قطاع غزة، وأثرت على العلاقات المعقدة والمتشابكة بين السكان المقيمين والعائدين، وتأثير العائدين في السكان وخاصة الطبقات الغنية.

مريم

«مذكرات ولهى» هي الرواية الأولى للكاتب محسن الخزندار الذي له كتابات سياسية وتاريخية عديدة. وعن اختيار هذا الاسم، يشير الخزندار إلى أنه عنوان سياقي يدل على السرد الذي يجري على لسان مريم، وهي امرأة تروي لابنتها سيرتها وحياتها داخل أسرتها قبل الزواج، وعن عائلتها ومواقفها المتباينة وفسادها، وعلاقتها مع زوجها وأهل زوجها، ورؤيتها للمجتمع والبيئة التي عاشت فيها، وتفاعلها مع الآخرين، ونظرتها للواقع الاجتماعي في فتراته المتباينة؛ كواقع الاحتلال والانتفاضة، وواقع السلطة الفلسطينية، وأثر ذلك على المجتمع في قطاع غزة.

تظهر في الرواية «مريم» ابنة الأسرة الثرية التي تعيش حياة مرفهة في فيلا في حي الرمال الشهير غرب مدينة غزة، وتعاني من ظلم عائلتها بسبب الميراث، حيث تكشف عن مواقف العائلات الكبيرة من زواج البنات خارج الأسرة، لهذا تتمرد «مريم» على عائلتها، ما يجلب لها العديد من المشاكل تصل إلى ربطها بالقيد لمدة تسعة شهور.

رؤية

من خلال قصة مريم، يتناول الكاتب العديد من القضايا الاجتماعية، مثل إسقاط الأجنة، والمخدرات، وفساد رجال الإصلاح، والاعتداء على المرأة بالضرب والإهانة، وانعدام حرية المرأة وحقها في الحياة وحقها في الاختيار، وقضايا الفساد.

وقال الخزندار إنه حاول لملمة أوجاع غزة في هذه الرواية، مؤكدًا أنه اجتهد واجتهاده لن يرضي كل القراء، وقد تلاقي الرواية نقدًا للموضوعات التي تناولها، لكن هذا لا يضر بالرواية ولا يقلل من قيمتها، لأن هنالك من يرى في غزة الجنة رغم كل ما فيها من مآسٍ، لأنه يخشى الحديث في المسكوت عنه.

غلاف رواية الخزندار.

ويؤكد الخزندار أن «واحدًا من أهم أسباب انهيار منظومة القيم والأخلاق سكوت الأقلام عن فضحها، ورغم أن المجتمع في قطاع غزة لديه جملة من العادات والتقاليد، لكنه في المقابل يخفي في باطنه ويلات من القضايا التي تفت في عضده دون أن ندري، لكن نلمسها شيئًا فشيئًا خلال تعاملاتنا اليومية.. المسكوت عنه في غزة أضعاف العناوين الخجولة في وسائل الإعلام».

100 شمعة ومليون دمعة

د. وداد البرغوثي

100 شمعة. ها هو العدد 100 من صحيفة صدرت قبل أكثر من مائة شهر ولسان حالها وحال محرريها وكتابها يقول «دوام الحال من المحال». جميل أنها استمرت بكل ما مر بها من شموخ أحيانًا، ومن انحناء للعاصفة أحيانًا أخرى. لقد تغيرت أحوال وتبدلت خلال المئة شهر هذه، قليلها للأحسن وكثيرها للأسوأ، سواء كان ذلك على مستوى الوطن أو على مستوى الأمة أو على مستوى الكون، ولأن العمود الصحافي صغير، فلن يكون الحديث فيه عن الأمة ولا عن الكون، بل سيكون بعض ومضات سريعة عن أشياء حدثت في هذا الوطن تنم عن حزن وقلق عميقين لا عن يأس أو إحباط.

100 دمعة على من فارقتنا؛ غاليتنا ديالا برو. كانت أكثر من زميلة في الإعلام وتدريس الإعلام، لأننا افتقدنا بغيابها ابتسامة شابة دافئة ودودة، ولا عزاء لنا بفقدها، غابت ابتسامتها وتركت لنا ألمًا كبيرًا.

أما على مستوى شطرين من الوطن، فقد تعمق الانقسام واتسعت رقعته بشكل كبير، وفرح المحتلون كثيرًا بهذا الإنجاز الذي فاق أحلامهم.

100 دمعة لوضع اقتصادي يودي بحياة شاب في مقتبل عمره (طفل بالمقياس الدولي للطفولة) لقي حتفه حين ألقى بنفسه من عل، لقد ضاقت سبل العيش في وجهه وناء كتفاه بحمولة أكبر من قدرته على التحمل، عائلة كبيرة من سبعة أفراد بدخل يومي لا يتعدى ثلاثة شواقل للفرد أي أقل من دولار واحد (ثمن كوب شاي في مقهى شعبي بسيط).

100 دمعة على صناعة وطنية تدفع لعاملها لقاء عمل أسبوع كامل 174 (مئة وأربعة وسبعين) شيقلاً، أي ما يعادل علبتي بسكوت من أرخص نوع من منتجاتها، أي ما يعادل علبتي «علي بابا» مقابل يوم عمل.

100 دمعة على وطن يستقبل جون كيري عاقدًا الآمال عليه، فيما يؤكد الأخير أنه لا مشروع سلام لديه، وأن الأمن الإسرائيلي هو أولى الأولويات بالنسبة له ولبلاده.

100 دمعة على الأسير حسن الترابي الذي ورد نبأ استشهاده في سجنه وإصابة 20 من الأسرى المحتجين أثناء كتابة هذه السطور، مضى على درب من سبقوه عرفات وميسرة.. إلى آخر القائمة الطويلة.

100 دمعة على عيون الماء التي يصادرها الإسرائيليون كل يوم، فيما تعطش هذي الأرض بإنسانها وحيوانها وشجرها وحجرها.

وأخيرًا وليس آخرًا، مليون دمعة على مؤسسات وأفراد وحكومة في بلدي ما زالوا يثقون بالدعم الأميركي «غير المشروط»، فيما إسرائيل تصر على مقاسمتهم مكبات نفايات أنشئت بتمويل من البنك الدولي والـUSAID.

ملايين الدمعات لملايين الناس لا تكفي للتعبير عن حزن يوم واحد من أيامنا. لم يعد الدمع ينفع، فلنمسح أعيننا جيدًا لتتضح لنا الرؤية ونميز العدو من الصديق.

ماردو وميناس يحاربان لحماية إرث والدهما المصور حنا الأرمني

محمود الخواجا*

ربما لأن «الشعوب المنكوبة تُبدع في سبيل إيجاد سلاح للاستمرار في الحياة»، كما قالت ذات مرة إحدى النساء الأرمنيات، عُرف الأرمن وما زالوا، في المدن التي سكنوها -بعد ترحيلهم عام 1915- باحترافهم الأعمال التي تتطلب إبداعًا وتقنية عالية كزخرفة المجوهرات والفضة، وتصليح الساعات، والتصوير الفوتوغرافي. ففي مدينة رام الله وحدها، وصل عدد استوديوهات التصوير التي يديرها الأرمن إلى أكثر من خمسة، منها ستوديو فينوس وميّ وماريديك وهافانا.

استوديو «هافانا» الذي تديره عائلة شنلكيان -وهم من بقية الأرمن الباقية في رام الله- أسسه عام 1970 المصور الفوتوغرافي الراحل أوهانيس شنلكيان أو «حنّا الأرمني» كما عرفه سكان رام الله، فحالما تسأل أحدهم عن استوديو تصوير أرمنيّ، يدلّك مباشرة على أبناء حنّا الأرمني واستوديو «هافانا» في شارع يافا في مدينة رام الله.

وكان عندما أسسه في بداية العشرين من عمره، وهو آخر استوديو أرمنيّ في المدينة. كان قبلها تعلّم التصوير في اثنين من استوديوهات رام الله القديمة، وهما ستوديو ميّ واستوديو فينوس لصاحبيهما الأرمنيّين، اللذين أغلقا بعد وفاتهما. أغلق حنّا الاستوديو بعد خمس سنوات من تأسيسه، عندما هاجر مع عائلته إلى الولايات المتحدة، ولكن لم يلبث أن عاد بعد أربعة أشهر فقط ليفتح الاستوديو من جديد، مختارًا أن يكون بعيدًا عن عائلته، قريبًا من فنّه. وعمل في تصوير الأعراس والمناسبات وحفلات التخرج، واستمر في تصوير حفلات التخرج في جامعة بيرزيت حتى عام 1990.

تميّز حنّا الأرمني بإبداعه في تصوير الأبيض والأسود وفي فنّ الرتوش، الذي يعنى بإخفاء الخدوش والشوائب من الصور، لتنقيتها. ويمكنك أن ترى ذلك واضحًا في الصور القديمة التي تملأ المكان. نظرة واحدة لسقف الاستوديو المليء بالصور العتيقة المطبوعة بعناية، كافية لوصف يوميات حنّا وعائلته داخل هذا المكان وخارجه.

«هي مسيرة بدأها الوالد، وعلينا أن نكملها»، يقول ميناس شنلكيان الابن الأصغر لحنّا، عن استمرارهم في مسيرة الاستوديو.

من مخزون الصور الذي خلفه حنا الأرمني لأبنائه.

وعن شغف والده بالتصوير، يقول ماردو شنلكيان الابن الأكبر لحنّا: «كان والدي يعشق الكاميرا»، فيسرع ميناس ليقول: «كان يعتبرها واحدةً من أبنائه»، ويعود ماردو ليضيف: «اعتاد أن يمازح من يريد تصويرهم، يضع الابتسامة على وجوههم، حتى تكون الصورة جميلة. كان عندما يدخل غرفة التحميض، يغيب لساعات طويلة، يطفئ الأضواء ويبقى تحت الضوء الأحمر، يخلط المواد الكيماوية، ينقع الصور، ثم يجففها»، ويستدرك «لا شك أنها كانت عملية ممتعة».

وبالنسبة لمستوى أدائهم حاليًا، يقول ماردو «نملك أنا وأخي ميناس نفس الروح والشغف، وما زلنا محافظين على نفس مستوى الإبداع الذي كان يتميز به والدي، ونحن كشباب نطوّر هذا الإبداع من خلال طاقاتنا وأفكارنا».

ورغم أن ديكور الاستوديو حديث، فلا يحتاج الأمر جهدًا لتعرف أن تاريخ هذا المكان ما زال محفوظًا عندما يقول ماردو: «نحتفظ بماكينات التصوير والتكبير والطباعة والصور والأفلام القديمة الخاصّة بوالدي. واحتفاظنا بها يعني الاحتفاظ بتاريخ الاستوديو».

إيميل طنّوس، أحد أصدقاء حنّا الأرمني، قال إن الحديث عنه أعاد ذكرياته، حدّثنا عن تميّز حنّا في فنّه وأخلاقه، توقف قليلاً، وأشار إلى صورة قديمة في المحلّ، تجمع بينهما، وقال: «كان عمرنا في هذه الصورة اثنتين وعشرين سنة».

رحل حنّا عن الحياة عام 2012، تاركًا لقبه لصيقًا في هذا المكان، وتاركًا حبّ الناس لعائلته. يقول ماردو: «تعمقت فينا رغبة المضيّ قدمًا بالاستوديو بعد وفاة والدي، لأنه من أنجح الاستوديوهات في رام الله كسمعة وخبرة وأداء، وذلك شكّل لنا دافعًا للاستمرار، وعدم الاستغناء عنه أو بيعه لهدف مادي. ترك لنا والدي كنزًا هنا، الكنز ليس أمامنا مباشرة، ولكننا نحن من يصنعه، من خلال تطوير جودة إنتاجنا، والحفاظ على اسم الاستوديو وسمعته».

وعن رؤية العائلة لمسيرة الاستوديو في المستقبل، يقول ماردو بلغة إصرار: «أنا وأخي سننمّي في أبنائنا حبّ هذه المهنة وهذا المكان، حتى تستمر هذه الرحلة».

* طالب في دائرة الإعلام بجامعة بيرزيت

ذكريات الجدة اليهودية «اتسر يعقوب- حياة الرمحي» لا تغيب عن مخيم الجلزون

نادين نخلة *

إنها قسوة الحروب، وشتات الرصاصات والنار الذي لم يعرف حينها الفرق بين ضحاياها. فهرب من مكانه كل من هو حي، هرب نحو الأمان، الأمان الذي افتقده سكان مدن فلسطين المحتلة، حين تحولت زرقة السماء إلى دخان ورماد، وصوت البحر إلى انفجار وبكاء.

حياة شابة يهودية، مسقط رأسها صفد، في السابعة عشرة من عمرها كانت حينما حبت تحت الأسلاك الشائكة ليأخذها قدرها إلى بيت تعيش فيه عائلة فلسطينية، هجرت من إحدى المدن التي وضعتها إسرائيل نصب مخططاتها، لتقيم مؤقتًا في قرية رنتيس.

عاشت «إتسر» باسم «حياة»، وهو ما يعنيه اسمها بالعربية، عاشت باسم عربي وحياة عربية فلسطينية خالصة.

كانت فتاة جميلة ذات عينين خضراوين يلمع فيهما خوفها من وقع ما عاشت بسبب الحرب والنكبة.

أحمد الرمحي ابن العائلة التي آوت حياة، كان يعمل في مخبز في قرية بيت ريما لتعيش عائلته بعد الفقر الذي حل عليها كما العائلات الفلسطينية المهجرة.

عندما رأى أحمد حياة، سأل والده عنها، فأسكته والده بإخباره أنها يهودية لجأت للعائلة في فترة الحروب تلك.

نظر أحمد إلى حياة وأخبر والده أنه يريد الزواج بها بعدما أعجب بجمالها آنذاك. رفض أبو أحمد الرمحي تزويجه إلا في حال عمل بجد لينفق على إخوته الصغار، ما جعل أحمد يعمل بالمخبز نهارًا، ويبيع الزيتون الذي يجمعه ليلاً، ليعجل من زواجه بحياة.

عمل الرمحي بجد وتعب حتى حان الوقت الذي وافق أبو أحمد على تزويجه من حياة. فذهب إلى الشيخ أبو حسين في القرية، وأخبره بقصة حياة وبرغبة أحمد الزواج منها، حتى تزوج أحمد اللاجئ الفلسطيني من حياة الصفدية يهودية الأصل.

انتقلت العائلة فيما بعد إلى مخيم الجلزون بالقرب من رام الله كباقي العائلات اللاجئة.

وعاشت حياة مع أحمد في المخيم، بهويتها الإسرائيلية، بعيدة عن ابنتها «راحيل» التي فقدتها بهروبها من صفد أيام الحرب.

وفي الهوية الإسرائيلية الزرقاء، يظهر اسم اتسر يعقوب شحرور، وفي بيتها بالمخيم، يعرفها الناس بحياة أحمد الرمحي الملقبة باليهودية، هذا اللقب لم يكن بدافع التعصب، وإنما بدافع التميز والغرابة. فهي كانت امرأة محبوبة بين جيرانها وأفراد عائلتها، التي تحلت بطباعها بعد إسلامها وبعد الوقت الطويل الذي عاشته بين أبناء الجلزون.

الاجتياحات والاعتقالات كانت كثيرة في المخيم، تزامن هذا مع سماع إسرائيل بالفتاة اليهودية التي تزوجت من فلسطيني وعاشت حيث يقطن. وهذا ما دفع سلطات الاحتلال لمداهمة واقتحام بيت حياة مرارًا وتكرارًا، لمحاولة إقناعها بالعدول عن هذه الحياة، منتهين بأخذها قسرًا من بيتها وإعادتها إلى بيت ابنتها التي تعيش في يافا.

فحياة، التي أصبحت جزءًا من مخيم الجلزون، وأمًا لابنين وابنة، أحدهم توفي في صغره، ظلت تهرب كلما أتيحت لها الفرصة وتعود إلى بيتها في المخيم. حتى ملت سلطات الاحتلال من محاولات جذبها قسرًا لتكون خارج المخيم، وتركت حياة كما أخبرنا جمال ابن حياة الصغير.

ويتحدث الجيران والأهل في المخيم عن خوف حياة الذي كان ينتابها حينما تسمع طرقات وطلقات الجنود في أزقة المخيم، «كان وجهها يصفر وترتجف يداها خوفًا على أطفال المخيم في المواجهات، فهي كما يصفها جيرانها تخشى إسرائيل وجنودها أكثر من أي شيء، وباتت تكرههم بعدما رأت بطشهم، كما أنها اشتهرت بكلمتيها اللتين تقولهما عنهم يوميًا: «الله يقطعهم».

جمال وسهام، ولدا حياة.. تعرضا أيضًا لمحاولات كثيرة لأخذهما من المخيم وتهويدهما، باعتبارهما أبناء يهودية حسب العرف اليهودي. لكنهما هنا في المخيم بين أبناء الجلدة صامدين.

حُرمت حياة حقوقها التي تستحقها بحملها الهوية الإسرائيلية، ولم يساعدها في ذلك إلا محامٍ كندي من أصل يهودي، سمع بالصدفة بقصة حياة، وعمل لسنوات لإرجاع حقوقها. وبعدما أخذت حياة مستحقاتها، واجهتها عقبة أخرى، هي سرقة ابنتها راحيل لها، سواء الأموال أو الأملاك، سرقتها بخبث زاد من اشمئزاز حياة من الإسرائيليين جميعًا، حسبما تروي العائلة وشهود عايشوا الجدة الطيبة حياة.

حياة وزوجها أحمد الرمحي.

سبعة وسبعون عامًا، بين مولد في صفد ومدفن في مقبرة مخيم اللاجئين «الجلزون». توفيت حياة بعد معاناتها من أعراض الشيخوخة في آخر سنوات حياتها، فكانت تسهو عن كل من حولها وكل ما حولها، لكنها لم تنسِها التشهد لله قبل موافاتها المنية.

وعلا اسمها من مآذن مخيم الجلزون، «انتقلت إلى رحمة الله تعالى حياة أحمد الرمحي»، ثلاث مرات. حان فراق طيبة القلب كما يسمونها، ومشت جنازتها من مسجد المخيم حتى المقبرة، بحضور كبير من محبيها، كان من ضمنهم أحفاد حياة، الذي صار أحدهم بعد سنوات، شهيدًا.

* طالبة في دائرة الإعلام بجامعة بيرزيت

الحال
المواد المنشورة تعبر عن آراء كتابها

رئيسة التحرير: نبال ثوابتة

هيئة التحرير: عارف حجاوي، وداد البرغوثي، لبنى عبد الهادي، خالد سليم، بسام عويضة، سامية الزبيدي
محرر مقيم: صالح مشارقة

الإخراج: عاصم ناصر
رسم كاريكاتوري: مراد دراغمة ويوسف عوض

التوزيع: حسام البرغوثي
هيئة التأسيس: عارف حجاوي، عيسى بشارة، نبيل الخطيب، وليد العمري

تصدر عن مركز تطوير الإعلام
جامعة بيرزيت
هاتف 2982989 ص.ب 14 بيرزيت - فلسطين
alhal@birzeit.edu